

Distr.: General
5 July 2023
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



الدورة العادية الثانية لعام 2023

12 و 13 أيلول/سبتمبر 2023

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

الحوار المنظم بشأن التمويل

الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2022-2025

موجز

يستجيب هذا التقرير لقرارات المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن الحوار المنظم بشأن التمويل، وآخرها القرار 7/2022. وهو يؤيد إجراء حوار مستمر بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2022-2025 وهدفه العام هو توفير تمويل كامل للميزانيات المتكاملة التي أقرها المجلس التنفيذي لدعم التنفيذ الشامل للخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

ويُعبر القرار عن النهج المتوائمة المتبعة إزاء الحوارات وإعداد التقارير عن اتفاق التمويل من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك ما للأزمات المعقدة المتعددة من آثار محتملة على تمويل التنمية.

ومنذ عام 2021 إلى عام 2022، ظلت إيرادات هيئة الأمم المتحدة للمرأة ثابتة مع انخفاض إجمالي الإيرادات من جميع المصادر بنسبة 1,8 في المائة إلى مبلغ 559,8 مليون دولار⁽¹⁾. وانخفضت الموارد العادية بنسبة 7 في المائة (11,8 مليون) لتصل إلى 153,3 مليون دولار، ويرجع ذلك أساساً إلى خسائر لحقت بأسعار الصرف، في حين زادت الموارد الأخرى زيادة طفيفة، بنسبة 0,4 في المائة (1,5 مليون دولار) لتصل إلى 382,7 مليون دولار وورد التمويل المتوقع على شكل مساهمات مقررة وإيرادات أخرى. وبلغ العجز في الموارد العادية مقارنة بالميزانية المتكاملة لعام 2021 مبلغ 46,7 مليون دولار، في حين تجاوزت الموارد الأخرى توقعات الميزانية المتكاملة للسنة الرابعة على التوالي.

وترد في الفرع السابع من هذا التقرير عناصر مشروع قرار لينظر فيها المجلس التنفيذي.

(1) تعكس الأرقام المالية الاعتراف بالإيرادات وفقاً لتقارير حسابات الإدارة بحسب سياسة إدارة الإيرادات. وقد لا يتطابق مجموع الأرقام الواردة في الرسوم البيانية والجداول في هذا التقرير بسبب التقريب إلى أرقام صحيحة.



أولا - مقدمة

- 1 - يقدم هذا التقرير تحديثًا عن الوضع المالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في السنة الأولى من تنفيذ الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2022-2025، والتي جرت على خلفية أزمات سريعة التطور ومعقدة ومتراصة والمواقف والإجراءات الرجعية تجاه النساء والفتيات. ويستجيب هذا التحديث لقرار الجمعية العامة 243/71، الذي يدعو هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومجلسها التنفيذي إلى إجراء حوارات منظمة بشأن التمويل لاستكشاف سبل تأمين موارد كافية ومرنة ويمكن التنبؤ بها وضمان أقصى تأثير للموارد المتاحة.
- 2 - وتوفر الحوارات المنظمة فرصة مهمة للدول الأعضاء لكي تفهم بشكل أفضل احتياجات التمويل الفريدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واتجاهات التمويل بمرور الوقت، ولتبادل الآراء لتحسين ظروف تمويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة والتوافق بين النتائج التي تسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى تحقيقها والموارد المتاحة للقيام بذلك.
- 3 - وتوفر قرارات المجلس التنفيذي المتعلقة بالحوارات المنظمة السابقة إرشادات مهمة في هذا الصدد، مع أحدث قرار 7/2022، من بين أمور أخرى، يقدر جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتحسين الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة؛ والتأكيد على أهمية وجود موارد عادية كافية ومساهمات مكررة ويمكن التنبؤ بها لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 والولاية الثلاثية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.
- 4 - وفي عام 2022، ساهم 191 شريكا بسخاء بمبلغ 545,4 مليون دولار لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهذا المبلغ أقل بنسبة 1,9 في المائة من 556,3 مليون دولار في عام 2021. ويأتي الانخفاض في إجمالي الإيرادات في عام 2022 بعد سبع سنوات متتالية من الزيادات السنوية في الإيرادات المتأتية من المساهمات، وكان آخرها زيادة بنسبة 1 في المائة بين عامي 2020 و 2021، وزيادة بنسبة 7 في المائة بين عامي 2019 و 2020، وزيادة بنسبة 30 في المائة بين عامي 2018 و 2019. وفي عام 2022، انخفضت الموارد العادية بنسبة 7 في المائة وكان الانخفاض نتيجة مباشرة لخسائر أسعار صرف العملات الأجنبية والمدفوعات في أواخر العام. ونمت موارد أخرى بنسبة 0,4 في المائة.

النتائج الخاصة بالنساء والفتيات

- 5 - بفضل المساهمات البالغة الأهمية للشركاء، المتوافقة مع خطتها الاستراتيجية 2022-2025، تمكنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من دعم 98 بلدا وإقليما لتحقيق نتائج عبر أربعة مجالات تأثير في عام 2022⁽²⁾.
- 6 - وتحدثت هذه الاستثمارات فرقا ملموسا، وغالبا ما ينقذ حياة النساء والفتيات. في عام 2022، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في 41 بلدا مع 868 شريكا من القطاعين العام والخاص لتعزيز توفير الخدمات والسلع و/أو الموارد الأساسية لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، حيث حصلت أكثر من 2,8 مليون امرأة في 20 بلدا على خدمات. ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة اعتماد أو تعديل 157 قانونا لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في ست مناطق. وقدم الدعم إلى حكومات لمعالجة مسألة تمويل البنية التحتية للرعاية وخدماتها على نطاق واسع في 26 بلدا، مما أدى إلى توسيع نطاق الحصول على خدمات الرعاية

(2) تقرير وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، UNW2/2023.

وتيسير مشاركة المرأة وعودتها إلى العمل المدفوع الأجر. وشاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أكثر من 40 حالة أزمة لتقديم خدمات الدعم والمعلومات العاجلة والمنقذة للحياة لأكثر من 800 000 امرأة وفتاة.

سياقات مهمة في عام 2022

7 - في عام 2022، حذر الأمين العام من أننا نواجه أكبر 'سلسلة من الأزمات' منذ أجيال من جراء ذبول مرض فيروس كورونا والأوضاع الإنسانية التي طال أمدها والأزمات الناشئة، بما في ذلك الحرب في أوكرانيا، مما ساهم في زيادة الفقر وعدم المساواة وتناقص الناتج الاقتصادي العالمي والرفاه الاجتماعي.

8 - وأطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة خطتها الاستراتيجية الجديدة 2022-2025 على هذه الخلفية. وصممت الخطة لحفز العمل العاجل والمستدام لتحقيق المساواة بين الجنسين في سياق التحديات الواسعة النطاق والحوافز الهيكلية التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين. ويجري تنفيذ الخطة، في جملة أمور، بما يلي: '1' تعتمد اجتذاب تمويل غير أساسي أكثر مرونة وتعزيز التركيز على البرمجة المشتركة للبرمجة المتكاملة التي تحقق أثراً على النطاق المطلوب؛ '2' وتوسيع وتعميق الشراكات والموارد من أجل المساواة بين الجنسين من خلال الشراكات الاستراتيجية، بما في ذلك الشراكات مع المؤسسات الرئيسية المتعددة الأطراف.

9 - وتتبع أولويات التنفيذ هذه في استراتيجية هيئة الأمم المتحدة للمرأة للشراكات العامة وتعبئة الموارد (2023-2025)، والتي تسعى إلى تعزيز الشراكات والتأثير مع الحكومات ومؤسسات القطاع العام العالمية لتعزيز دعمها لمتطلبات التمويل المدفوعة بولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة ودعم المنظمة نحو تعظيم نفوذها من خلال الشراكات التي تعزز الخطط النسوية وتدفعات التمويل التي تدعم المساواة التحويلية بين الجنسين والتغييرات في مجال تمكين المرأة.

10 - وتشجع الاستراتيجية الأولويات المنسقة والنهج الاستراتيجية للدعوة والاتصالات، وتطوير الشراكات وإدارتها، وجمع التبرعات مع: '1' الحكومات، '2' ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، '3' ووكالات الأمم المتحدة، '4' والمؤسسات الدولية ومؤسسات تمويل التنمية.

11 - وستنفذ الاستراتيجية جنباً إلى جنب مع استراتيجية مشاركة القطاع الخاص لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (2023-2025) التي تدعم تنويع الشراكات من خلال توفير التوجيه بشأن مبادئ المشاركة ونهج المشاركة والخطوات اللازمة لضمان الإدارة الفعالة للمخاطر تجاه القطاع الخاص من أجل:

- تغيير القطاع داخلياً تحقيقاً للمساواة بين الجنسين مؤسسياً، بما في ذلك تنفيذ مبادئ تمكين المرأة؛
- وتغيير الطريقة التي يعمل بها القطاع خارجياً ليكون له تأثير إيجابي على الأسواق والمجتمع والمجتمعات لتمكين المساواة بين الجنسين؛
- وتغيير العالم معاً من خلال إنشاء خدمات ومنتجات وحلول وتوفير موارد لمواجهة التحديات العالمية وتلبية احتياجات النساء والفتيات.

12 - وتتفاعل استراتيجية القطاع العام مع واقع بيئة التمويل الحالية، حيث زادت المساعدة الإنمائية الرسمية استجابة لعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والأزمات العالمية المعقدة، ولكن معظم التمويل المتاح لمواجهة التحديات يُوجه إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة كمصادر

أخرى مخصصة بإحكام. واستجابة لذلك، ستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل مع شركائها في القطاع العام لإعادة التوازن إلى نسبة الموارد العادية إلى الموارد الأخرى، ولتسعى إلى زيادة نسبة الموارد الأخرى المرنة والتي يمكن التنبؤ بها دعماً لقاعدة تمويل مخصصة تمكن هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل أفضل من أن تكون فعالة واستراتيجية وأن تخطط للمستقبل وتستجيب بمرونة للأولويات المستجدة.

13 - وهناك مبررات تجارية سليمة لاستثمار موارد أخرى منتظمة ومرنة، لا سيما في أوقات الأزمات. وتتيح قنوات التمويل هذه استجابات سريعة ومرنة في السياقات المتغيرة. وفي عام 2022، مكنت الموارد العادية هيئة الأمم المتحدة للمرأة من جمع أكثر من 2,5 مليون دولار من خلال التبرعات عن طريق الإنترنت واللجان الوطنية بناء على نداء الطوارئ الذي أطلقته ومن خلال مكاتبها في أوكرانيا لتتلقى 7,75 ملايين دولار من الموارد الأخرى، وحققت بذلك نتائج عبر ولايتها الثلاثية.

- *المعياري*: تتناول التشريعات والاستراتيجيات والعمليات احتياجات النساء والفتيات، بما في ذلك اتفاقية اسطنبول؛ واستراتيجية الدولة بشأن المساواة في الحقوق والفرص بين المرأة والرجل بحلول عام 2030؛ وخطة العمل الوطنية المنقحة بشأن قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن؛ والاستراتيجية الوطنية بشأن تقليص الفجوة في الأجور بين الجنسين؛ وإطار التعاون بين حكومة أوكرانيا والأمم المتحدة بشأن الوقاية من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والاستجابة له؛ والقانون الإطار بشأن السياسة الإقليمية وسياسة التعافي في المناطق والمجتمعات في أوكرانيا.

- *التنسيق*: كفاءة العمل الإنساني المراعي للمنظور الجنساني وإدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين الرئيسية في التعافي المبكر من خلال نداء الأمم المتحدة العاجل لأوكرانيا؛ وإطار الأمم المتحدة الانتقالي؛ واستعراض الاحتياجات الإنسانية؛ ونوع الجنس في الفريق الفرعي المعني بالعمل الإنساني؛ وخطة التعافي الوطنية لأوكرانيا.

- *العمليات*: حصل أكثر من 37 400 امرأة وفتاة تضررن بشدة من الحرب على دعم وخدمات إنسانية، بما في ذلك الناجيات من العنف الجنسي والعنف الجنساني، والرعاية الصحية، والمأوى، والغذاء، ومستلزمات النظافة، والتعافي الاقتصادي، ودعم سبل العيش من خلال 20 منظمة من منظمات المجتمع المدني في 18 منطقة.

14 - ويعد التمويل المرن والقابل للتنبؤ به في شكل موارد عادية ومساهمات متعددة السنوات عوامل تمكين حيوية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة المتمكنة والمعتمدة على البيانات والتي تعد قائدة فكرية قادرة على الاستجابة للسياقات الإنسانية والأمنية والاقتصادية والبيئية العالمية المتدهورة التي تشكل تحديات هائلة لتنفيذ البرامج وتلغي ما أحرزه العديد من الأهداف والالتزامات العالمية من تقدم.

ثانياً - اتفاق التمويل: مخطط لتحسين التمويل والمساءلة

15 - تساعد الالتزامات المنصوص عليها في اتفاق التمويل لعام 2019 (A/74/73/Add.1) على تحديد شكل حوارات هيئة الأمم المتحدة للمرأة المتعلقة مع مجلسها التنفيذي. ويعترف الاتفاق بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالدور الأساسي للأمم المتحدة في الاستجابة لتحديات التنمية العالمية.

16 - ويسعى إلى توجيه السلوك التمويلي للدول الأعضاء ليكون أكثر توافقاً مع منظومة الأمم المتحدة التي يجري تمويلها لغرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 من خلال زيادة التمويل العالي

الجودة والمرن والذي يمكن التنبؤ به. وكجزء من الصفقة، التزمت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بتحسين الشفافية والرؤية، والفعالية والكفاءة، والتعاون والتنسيق، وتسريع النتائج والإبلاغ عنها بشكل أفضل.

17 - وتقع المساءلة المتبادلة والمسؤولية المشتركة عن إحراز تقدم بشأن الالتزامات في صميم الاتفاق. ومع ذلك، تظهر أحدث التقارير أن 25 في المائة فقط من المؤشرات التي تتابع التزامات الدول الأعضاء قد تم الوفاء بها بالكامل أو أنها تسجل تقدماً سريعاً. وتُقارن هذه النسبة بما يقرب من 60 في المائة من التزامات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية⁽³⁾، بما في ذلك الالتزامات التي ترصد التقدم المحرز في مجال الشفافية والمساءلة، والتي تعد على رأس أولويات الدول الأعضاء⁽⁴⁾.

18 - وفي عام 2022، ظلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تستوفي أو تتجاوز جميع الأهداف الـ 15 للمؤشرات القابلة للتقييم على نطاق الالتزامات الثمانية التي تتطلب تقديم تقارير خاصة بكل كيان، على النحو المبين في المرفقين ألف وباء لهذا التقرير. وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتوسيع نطاق جودة البيانات البرنامجية والمالية وحسن توقيتها، وأطلقت بوابة للشفافية وحسنت درجة شفافيته المتعلقة بالمعونة الدولية إلى 88 درجة من أصل 100. واستطراداً، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة زيادة الشفافية للتمويل من أجل المساواة بين الجنسين على مستوى المنظومة باعتماد مؤشر للمساواة بين الجنسين كميّار للبيانات المالية يتماشى مع شفافية المعونة الدولية. ويوجد نحو 100 مكتب من مكاتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أماكن عمل مشتركة، ويجري إعطاء أولوية لأنشطة الترويج من خلال تقارير سنوية عن الموارد العادية وأسابع تقدير الشركاء.

19 - وعلى العكس من ذلك، أوفت الدول الأعضاء بالكامل في عام 2022 بنسبة 39 في المائة من التزاماتها إزاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة بموجب اتفاق التمويل، وتعثر التقدم أو صار بطيئاً في 50 في المائة منها. ومع التخطيط لجولة جديدة من الحوار حول مستقبل اتفاق التمويل، يجب على منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن يعملوا معاً لمعالجة الدوافع السياسية والاقتصادية والسياساتية والمنظومية لسحب الاستثمار من الموارد العادية وسوق حجج أفضل تبرر جدوى استثمارات القطاع العام في الموارد العادية. وهذه هي أفضل فرصة لكيانات الأمم المتحدة لكي تفعل أكثر بموارد أقل، وأن تكون فعالة وكفؤة، وأن تحقق نتائج سوية.

تحقيق الانسجام بين الوكالات

20 - يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بناء على طلب المجالس التنفيذية لكل منها، مواءمة تقاريرها عن اتفاق

(3) راجع المرفق: جدول مؤشرات اتفاق التمويل لتقرير الأمين العام لعام 2023 عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75. ومن أصل 16 مؤشراً من المؤشرات التي يمكن تقييمها على مستوى المنظومة لتتبع التزامات الدول الأعضاء، تسجل 4 مؤشرات أو 25 في المائة تقدماً كاملاً أو سريعاً، في حين أن 25 مؤشراً من أصل المؤشرات الـ 43 التي يمكن تقييمها على نطاق المنظومة لتتبع التزامات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تسجل تقدماً كاملاً أو سريعاً، أو أن نسبة 58 في المائة منها تسجل تقدماً كاملاً أو سريعاً. وتسجل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تقدماً كاملاً/سريعاً أو متوسطاً مقابل 83,7 في المائة من المؤشرات مقارنة بالدول الأعضاء، والتي تسجل تقدماً كاملاً/سريعاً أو متوسطاً مقابل 43,7 في المائة من المؤشرات.

(4) انظر الإضافة 1: تحليل التمويل (نسخة مسبقة غير محررة من تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75، التي تنص على ما يلي: "إن الشفافية والمساءلة عن كيفية استخدام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للموارد المعهود بها إليها قد تطرقت إليهما مرارا الدول الأعضاء كأولوية عليا، بما في ذلك في قرار الجمعية العامة 233/75.

التمويل والحوار المتعلق بالتمويل والاتفاق على منهجيات لتحسين إمكانية المقارنة وتحسين تحليل الثغرات في إعداد التقارير عن التمويل⁽⁵⁾.

21 - وتعمل الوكالات معا بشكل وثيق ومثمر للنظر في القضايا المستجدة الرئيسية في قطاع التمويل. ويتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على مستوى العمل من خلال فريق عامل مشترك بين الوكالات، ويجرون تحليلات مشتركة، ويعقدون حوارات غير رسمية مع الدول الأعضاء على أساس منتظم. وعُقدت منذ عام 2019 حوارات منظمة مشتركة بشأن التمويل مع المجالس التنفيذية للوكالات الأربع. وفي أيار/مايو 2023، تناولت **الإحاطة غير الرسمية المشتركة بين الوكالات** قضايا رئيسية بشأن التمويل الأساسي⁽⁶⁾.

22 - ويدعم هذا النهج المشترك تحسين الفهم والتنسيق من أجل معالجة الثغرات في تمويل الموارد العادية وضمان موارد جيدة لتعزيز الأثر من خلال توافر تمويل مرن ويمكن التنبؤ به.

ثالثا - دعم الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بالموارد 2022-2025⁽⁷⁾

23 - تتلقى هيئة الأمم المتحدة للمرأة إيرادات من ثلاثة مصادر للمساهمات، وهي: (1) الاشتراكات المقررة؛ (2) والموارد العادية، المعروفة أيضا باسم الموارد الأساسية؛ (3) والموارد الأخرى، المعروفة أيضا باسم الموارد غير الأساسية. وتُولد إيرادات أخرى من إيرادات الاستثمار والمعاملات التبادلية ومن مصادر أخرى.

24 - ولتمكين هيئة الأمم المتحدة للمرأة من تنفيذ ولايتها، أقر المجلس التنفيذي هدفا للإيرادات في الإطار المتكامل للنتائج والموارد للفترة 2022-2025 بقيمة 1,702 بليون دولار. وسيُنقح هذا التقدير الذي مدته أربع سنوات طوال فترة الخطة الاستراتيجية⁽⁸⁾.

25 - ومقارنة بفترة السنتين السابقة 2020-2021، اقترحت تقديرات الميزانية المتكاملة لفترة السنتين 2022-2023 مبلغا مستهدفا قدره 200 مليون دولار سنويا للموارد العادية نموها صفري، ونموا مستهدفا بنسبة 5 في المائة للموارد غير الأساسية بمبلغ 300 مليون دولار سنويا. وتم تقسيم إجمالي الإيرادات من

(5) تساعد الفجوات في التمويل (يقصد بها الفرق بين الموارد المقررة والتبرعات الواردة والموارد المقررة والنفقات الفعلية المدرجة في الميزانية) في قياس الامتثال للإطار المتكامل للنتائج والموارد/الميزانية المتكاملة ذات الصلة لفترة السنتين. يمكن اعتبارها أيضاً فروقا بين أهداف الالتزام بموجب اتفاق التمويل والتقدم المحرز حتى تاريخه، تمشيا مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

(6) تشمل الجلسات السابقة **إحاطة غير رسمية مشتركة بين الوكالات** نُظمت في أيار/مايو 2021 لإعادة تأكيد الالتزام بالتعددية، وتعزيز فهم آفاق التمويل في المستقبل وتحديد التحديات والفرص المتعلقة بالخطط الاستراتيجية الحالية والمستقبلية، **إحاطة غير رسمية مشتركة بين الوكالات** عقدت في أيار/مايو 2022، بشأن تحديد أولويات تمويل التنمية في خضم أزمات متعددة.

(7) لأغراض هذا التقرير، تستند أرقام الإيرادات إلى الاعتراف وفقا لتقارير حسابات الإدارة من أجل تيسير مقارنتها بالميزانية المتكاملة. وتسجل الإيرادات ويبلغ عنها وفقا لمتطلبات النظام المالي والقواعد المالية فيما يتعلق بجدول مدفوعات الاشتراكات أو مراحلها. وهذا يختلف عن الاعتراف بالإيرادات وفقا للبيانات المالية.

(8) الإطار المتكامل للنتائج والموارد لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الذي مدته أربع سنوات (2022-2025) هو هدف إرشادي يُنقح ويُعدل بناء على التطورات في بيئة التمويل، على النحو المعروض في الميزانيتين المتكاملتين لفترة السنتين 2022-2023 و 2023-2024.

المساهمات لعام 2022 البالغة 500 مليون دولار إلى 40 في المائة من الموارد العادية و 60 في المائة من الموارد الأخرى⁽⁹⁾.

26 - وفي عام 2022، كانت الإيرادات تتكون من 9,4 ملايين دولار من الموارد المقررة؛ و 153,3 مليون دولار من الموارد العادية؛ و 382,7 مليون دولار من الموارد الأخرى و 14,4 مليون دولار من الإيرادات الأخرى. وبلغ إجمالي الإيرادات من جميع المصادر 559,8 مليون دولار، بانخفاض قدره 1,8 في المائة بين عامي 2021 و 2022.

الجدول 1

إيرادات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2018-2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

2022	2021	2020	2019	2018	
9,4	10,1	9,7	10,2	8,0	الموارد المقررة
153,3	165,1	165,8	143,0	149,0	الموارد العادية
382,7	381,2	373,2	357,5	235,3	الموارد الأخرى
14,4	14,1	15,3	16,9	12,4	الإيرادات الأخرى
559,8	570,4	563,9	527,4	404,7	مجموع الإيرادات
-2 في المائة	+1 في المائة	+7 في المائة	+30 في المائة		النمو السنوي (النسبة المئوية)

27 - ومع انخفاض إجمالي الإيرادات في عام 2022 عن المستويات التي بلغت في عامي 2021 و 2020، انتهى اتجاه إيجابي سنوي للنمو دام سبع سنوات. وجاء هذا الانعكاس مقابل زيادات في المساعدات الإنمائية الرسمية في عام 2022 وصلت إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق، بزيادة قدرها 13,6 في المائة بالقيمة الحقيقية عن عام 2021، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة الإنفاق على المساعدات الإنسانية واستضافة اللاجئين⁽¹⁰⁾.

28 - وفي عام 2022، شكلت 9,4 ملايين دولار من الاشتراكات المقررة، المخصصة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من الميزانية العادية للأمم المتحدة بناء على موافقة الجمعية العامة، 1,7 في المائة من إجمالي إيرادات الهيئة. ولا تزال هيئة الأمم المتحدة للمرأة تتلقى أدنى حجم من الاشتراكات المقررة بين جميع الكيانات المتلقية⁽¹¹⁾ بنسبة 0,07 في المائة من الاشتراكات المقررة على نطاق المنظومة في عام 2021.

(9) تعكس تقديرات الميزانية المتكاملة لفترة السنتين 2022-2023 نهجا منسقا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف. وحددت الأهداف المتعلقة بالموارد في عام 2020 بناء على تحليل لبيئة التمويل واتجاهاته في ذلك الوقت.

(10) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2022، من قبل أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية (بيانات أولية)، مذكورة موجزة مفصلة، 12 نيسان/أبريل 2023. انظر:

<https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-standards/official-development-assistance.htm>

(11) بعد السلطة الدولية لفاع البحار واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

29 - والموارد العادية هي تبرعات تُدفع من دون قيود. وهي قناة التمويل الأعلى جودة والأكثر مرونة المتاحة للشركاء المقدمين للموارد. والموارد العادية هي الأساس الذي يركز عليه عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أنحاء العالم. وتستند إلى الموارد العادية القدرة التشغيلية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ووجودها على المستويات العالمي والإقليمي والقطري، وهي تدعم مجموعة من الوظائف المؤسسية الأساسية⁽¹²⁾ وتمكن من الاستفادة من الموارد الأخرى. والمهام المعيارية والتنسيقية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لا تتناسب عموماً مع المساهمات المخصصة القائمة على المشاريع، ولهذا فإنها تعتمد على الموارد العادية.

30 - وفي عام 2022، كانت الموارد العادية أقل من تقديرات الميزانية المتكاملة البالغة 200 مليون دولار بمقدار 46,7 مليون دولار، مقارنة بعجز قدره 35 مليون دولار و 34 مليون دولار في عامي 2021 و 2020 على التوالي. ويمثل مبلغ 153,3 مليون دولار الذي تمت تعبئته انخفاضاً مقداره 11,8 مليون دولار أو 7 في المائة عن عام 2021.

31 - وكانت الانخفاضات في تقييمات العملات الأجنبية، بما في ذلك اليورو والكرونة الدانمركية والنرويجية وتأخر وصول الأموال من المملكة المتحدة من العوامل الهامة التي أسهمت في ذلك.

32 - وخرج تحليل لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بنتيجة مفادها أنه لو قدمت أكبر 25 جهة مانحة مدفوعاتها في وقت مبكر للموارد العادية في كانون الثاني/يناير 2022، لكان إجمالي الإيرادات لعام 2022 أعلى بمقدار 11,58 مليون دولار وبلغت إيرادات الموارد العادية 168,8 مليون دولار مقارنة بمبلغ 165,1 مليون دولار في عام 2021.

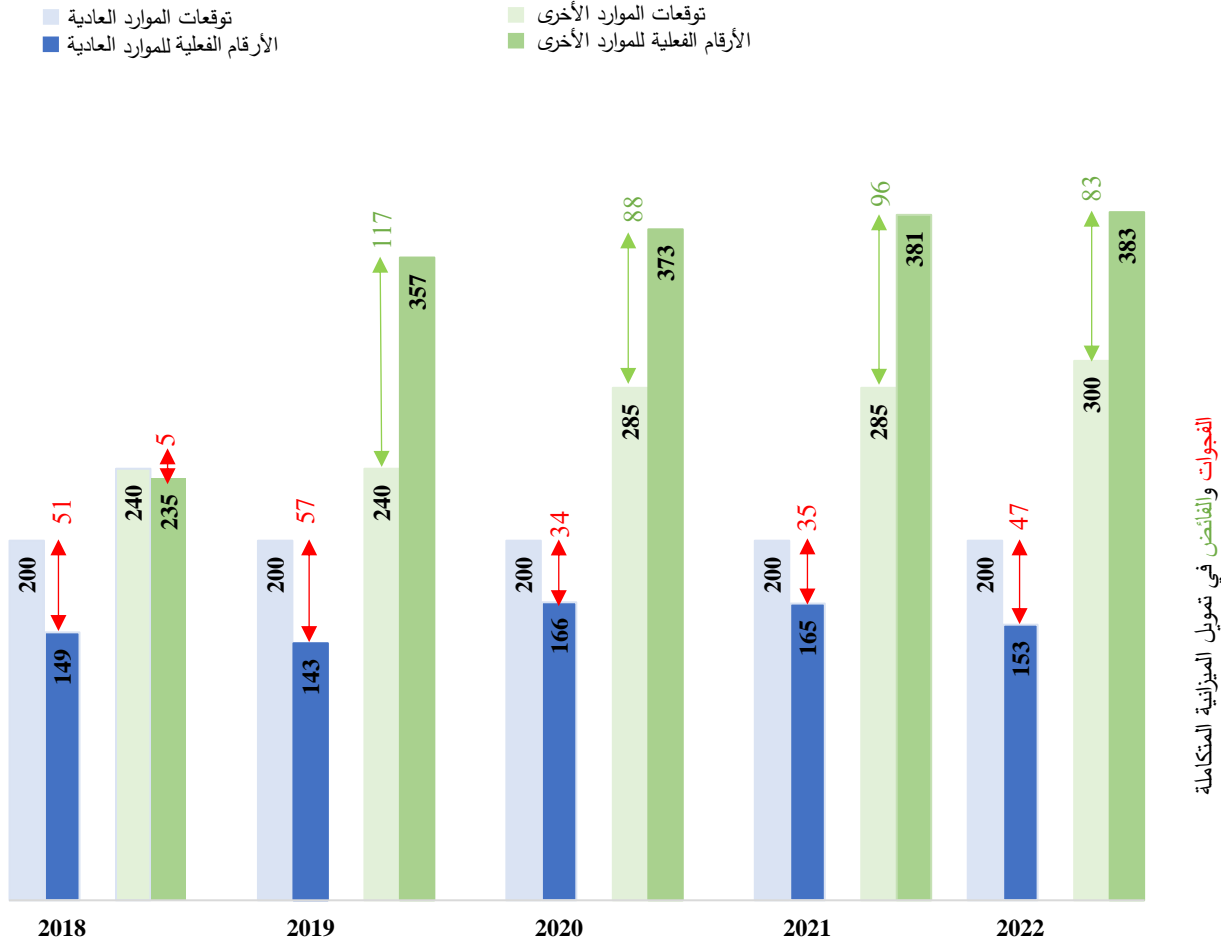
33 - وكانت حكومات ألمانيا والدانمرك والسويد وسويسرا وفنلندا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية أكبر الجهات المساهمة في الموارد العادية في عام 2022، حيث قدمت كل منها 10 ملايين أو أكثر للهيئة، في حين قدمت فنلندا 19,7 مليون دولار، مما فتح المجال لشركاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتخصيص موارد عادية فوق منسوب مبلغ 20 مليون دولار. وتعرب هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن امتنانها لحكومات ألمانيا وأيسلندا وإيطاليا وفنلندا ولكسمبرغ وهولندا والسويد لزيادة مساهماتها في الموارد العادية في عام 2022.

34 - وتكمل الموارد الأخرى الموارد العادية عن طريق دعم تحقيق النتائج البرنامجية وإتاحة توسيع نطاق إجراءات التدخل البرنامجية انطلاقاً من الأسس التي تتيحها الموارد العادية، فضلاً عن توسيع نطاق أفضل الممارسات وتكرارها وتنمية القدرات في البلدان. وتجاوزت تعبئة مبلغ 382,7 مليون دولار من الموارد الأخرى الميزانية المتكاملة المتوقعة البالغة 300 مليون دولار بمقدار 82,7 مليون دولار. وكانت السويد والولايات المتحدة والنرويج وأستراليا وكندا أكبر خمس حكومات مساهمة في ميزانية الموارد الأخرى، في حين كانت المفوضية الأوروبية (بما في ذلك التمويل المقدم لمبادرة تسليط الضوء) ومكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء من بين أكبر المساهمين بالموارد الأخرى عموماً.

(12) مثل القيادة والتمثيل، والضمانات المستقلة، ووضع وتنفيذ التوجيه الاستراتيجي والبرنامجي، والعمليات والواجبات الائتمانية، والاتصالات المؤسسية، وتعبئة الموارد، والعلاقات الخارجية، وأمن المؤسسة.

الفجوات والفائض في تمويل الموارد العادية والموارد الأخرى، 2018-2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

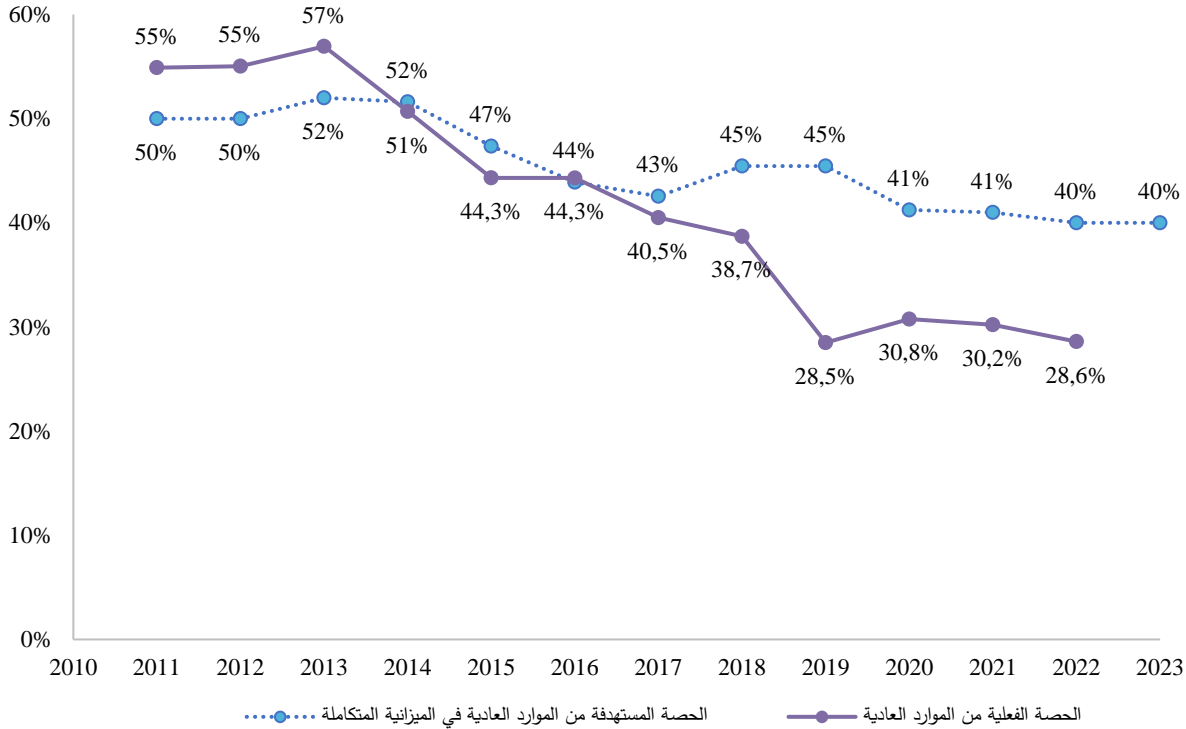


35 - وبلغت الحصة المستهدفة للميزانية المتكاملة للفترة 2023-2022 من الإيرادات المقبوضة كموارد عادية 40 في المائة، وستقبض نسبة 60 في المائة المتبقية كموارد أخرى. وبلغت الحصة الفعلية من الموارد العادية المقبوضة في عام 2022 28,6 في المائة (في المائة في عام 2021)، وهي لم تصل إلى عتبة اتفاق التمويل البالغة 30 في المائة مع استمرار نسبة الموارد العادية إلى الموارد الأخرى في الاتساع من الحصة التي كانت نسبتها تبلغ 55 في المائة من الموارد العادية في عام 2011 عندما أسست هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

36 - وعدلت التوقعات لفترة السنتين 2023-2022 حصة الموارد العادية إلى الموارد الأخرى لتصبح 40-60 مما يعكس الاحتياجات التمويلية الفريدة الحكومة بولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فضلا عن أنماط التمويل الحالية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تتسم بانخفاض في الموارد العادية مقارنة بالتمويل الإجمالي وتزايد حصة الأموال المخصصة حصرا لأنشطة محددة.

الشكل الثاني

الإيرادات المستهدفة والفعلية من الموارد العادية كنسبة من مجموع التبرعات، الفترة 2011-2023



37 - ولم تُستوف عتبة اتفاق التمويل البالغة 30 في المائة في عام 2022، وكانت قد استوفيت في عامي 2020 و 2021، عندما انخفضت نسبة الموارد العادية إلى الموارد الأخرى إلى 28,6 في المائة. وتعتبر هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن حصة لا تقل عن 40 في المائة من الموارد العادية هي نسبة ضرورية لمزيج تمويلها لكي يكون التمويل متوافقا مع الدعم المعياري للهيئة وولاياتها المتصلة بالتنسيق في منظومة الأمم المتحدة، والتي تُنفذ أساسا من خلال الموارد العادية. ومن خلال هذه الولايات، تلعب هيئة الأمم المتحدة للمرأة دورا حاسما كمناصرة وداعية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومؤثر فيها وممكنة لها، وكل هذا يستند إلى الموارد العادية. على سبيل المثال، في عام 2022، من خلال ولايتها التنسيقية وبسبب الموارد العادية، تضمن 87 في المائة من خطط الاستجابة للفريق القطري للعمل الإنساني التي شاركت فيها هيئة الأمم المتحدة للمرأة خطوات لتعزيز نتائج المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الحقوق الجنسية والإنجابية، والتمكين الاقتصادي للنساء المتضررات من الأزمات، والتخفيف من حدة العنف الجنساني والاستجابة له.

38 - ويحد اختلال التوازن في مزيج الموارد العادية والموارد الأخرى من قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على دعم صياغة القواعد والمعايير العالمية والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ كما يحد من المرونة في الاستجابة للأزمات والنزاعات؛ ويزيد من احتمال التدخلات المجزأة؛ ويقيد قدرة الهيئة على الاستثمار في البحوث والأدلة التي تساعد على إثراء السياسات والبرمجة وصنع القرار. وبدون موارد عادية كافية ويتوجيه 0,07 في المائة فقط من الموارد المقررة على نطاق المنظومة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة،

ستتوجه الهيئة بشكل متزايد نحو تنفيذ المشاريع الممولة من الشركاء، مما سيؤثر على تركيز الهيئة على العمل المعياري والتنسيقي الهام.

39 - وتتطلع هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى مجلسها التنفيذي لمواصلة الدعم في العمل مع الشركاء الحكوميين لزيادة الموارد العادية تنفيذًا لوظائف الدعم المعياري والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة والأنشطة التنفيذية.

النفقات

40 - مقابل إجمالي النفقات البالغ 540,3 مليون دولار، بلغ الإنفاق البرنامجي⁽¹³⁾ مستوى مرتفعًا وصل إلى 441,3 مليون دولار في عام 2022، مما يمثل 82 في المائة من جميع النفقات (431,8 مليون دولار في عام 2021 وزيادة بنسبة 54,5 في المائة من 285,7 مليون دولار في عام 2018). وأسهمت أكبر نسبة من النفقات في مجال التأثير المتعلق بالمرأة، والسلام والأمن، والعمل الإنساني، والحد من مخاطر الكوارث، يليها إنهاء العنف ضد المرأة؛ والحوكمة والمشاركة في الحياة العامة؛ والتمكين الاقتصادي للمرأة. ويتوافق هذا الاتجاه في توفير الموارد لكل مجال من مجالات التأثير مع اتجاهات الإنفاق خلال فترة الخطة الاستراتيجية السابقة 2018-2021⁽¹⁴⁾. ويرد توزيع مفصل في المرفق جيم.

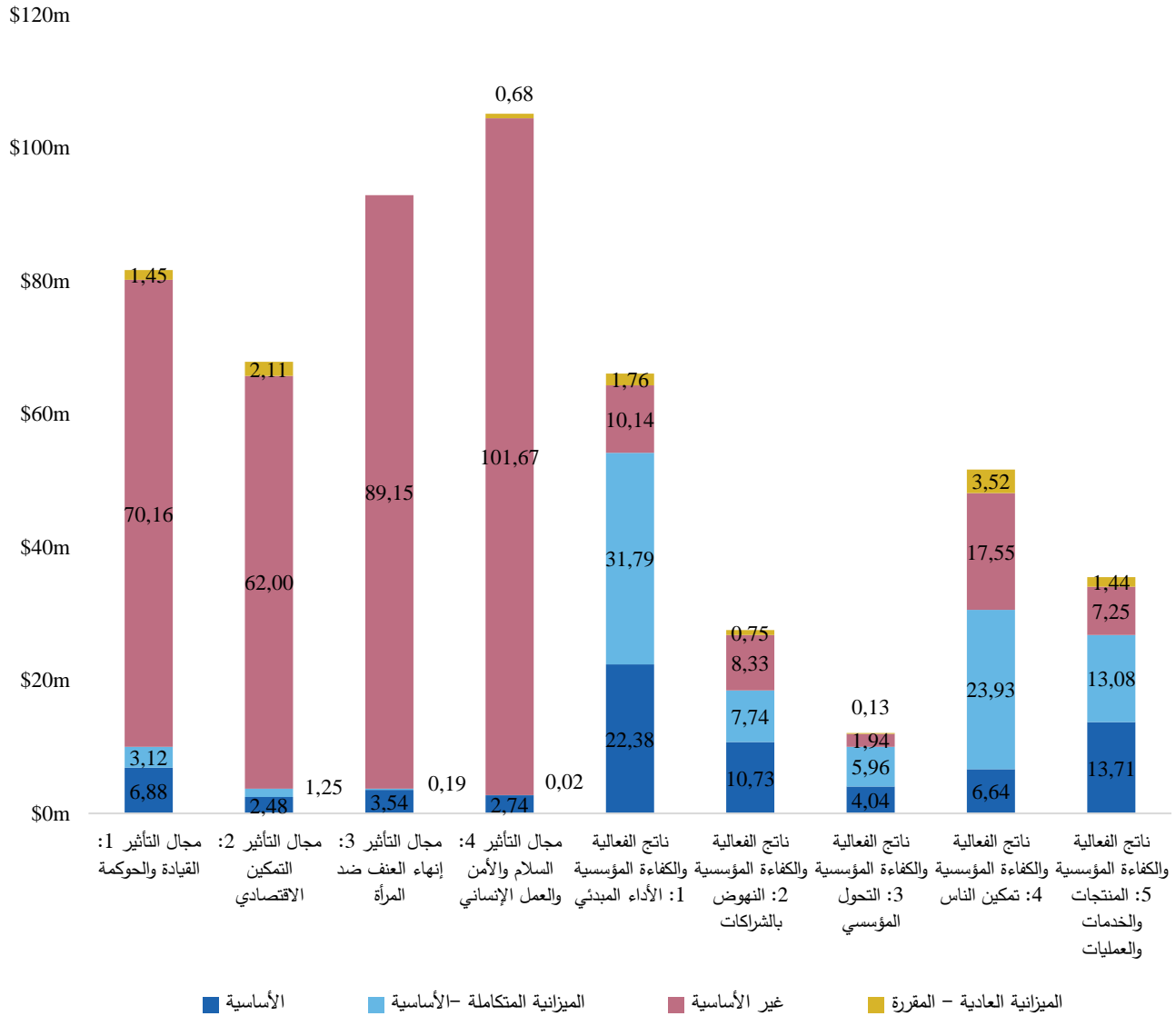
(13) النفقات من الموارد الأخرى ومن الموارد العادية القابلة للبرمجة.

(14) وبين عامي 2018 و 2021، ساهمت النسبة الأكبر من الموارد في النتيجة 5 للخطة الاستراتيجية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والاستجابة الإنسانية، تليها النتيجة 4 المتعلقة بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، والنتيجة 2 المتعلقة بالقيادة والحوكمة، والنتيجة 3 المتعلقة بالتمكين الاقتصادي، والنتيجة 1 المتعلقة بالقواعد والمعايير العالمية.

الشكل الثالث

إجمالي النفقات حسب تأثير الخطة الاستراتيجية والنواتج حسب نوع التمويل، 2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

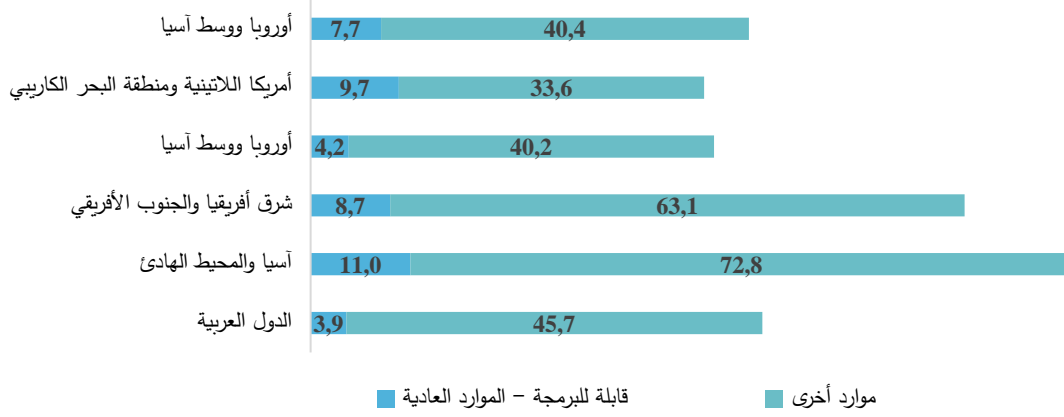


41 - وبلغ إجمالي نفقات البرامج الإقليمية رقما قياسيا قدره 341 مليون دولار في عام 2022، بزيادة من 337 مليون دولار في عام 2021. وشكلت النفقات الإقليمية 77 في المائة من إجمالي النفقات البرنامجية. وكانت أعلى نسبة من الإنفاق في أفريقيا، تليها آسيا والمحيط الهادئ، والدول العربية، وأوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الشكل الرابع

المصروفات البرنامجية حسب المنطقة، 2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

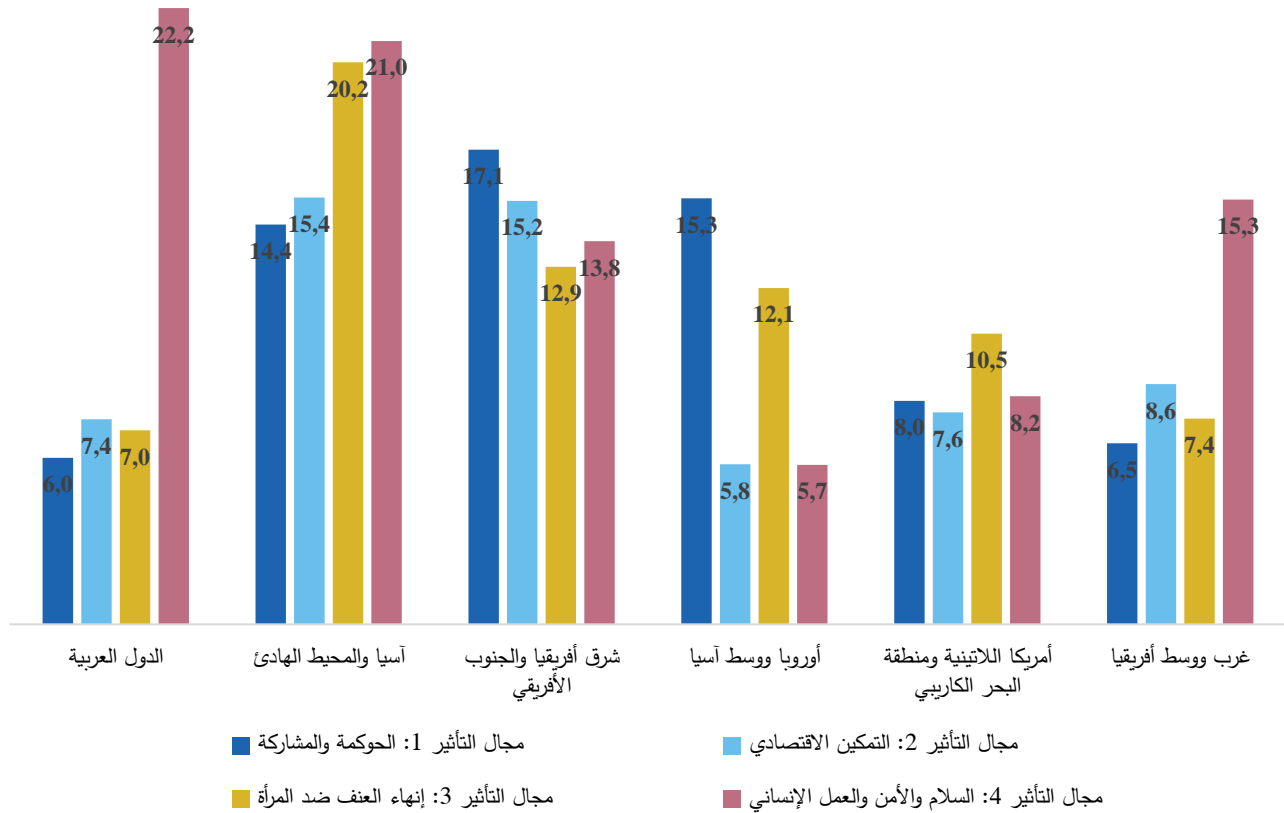


42 - وتعكس الاتجاهات في الإنفاق على المستوى الإقليمي الأولويات الاستراتيجية، بما في ذلك على سبيل المثال، ارتفاع مستويات الاستثمار في السلام والأمن والعمل الإنساني في الدول العربية وغرب ووسط أفريقيا، وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والحوكمة والمشاركة في أوروبا وآسيا الوسطى.

الشكل الخامس

التوزيع الإقليمي لإجمالي النفقات حسب مجال التأثير، 2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

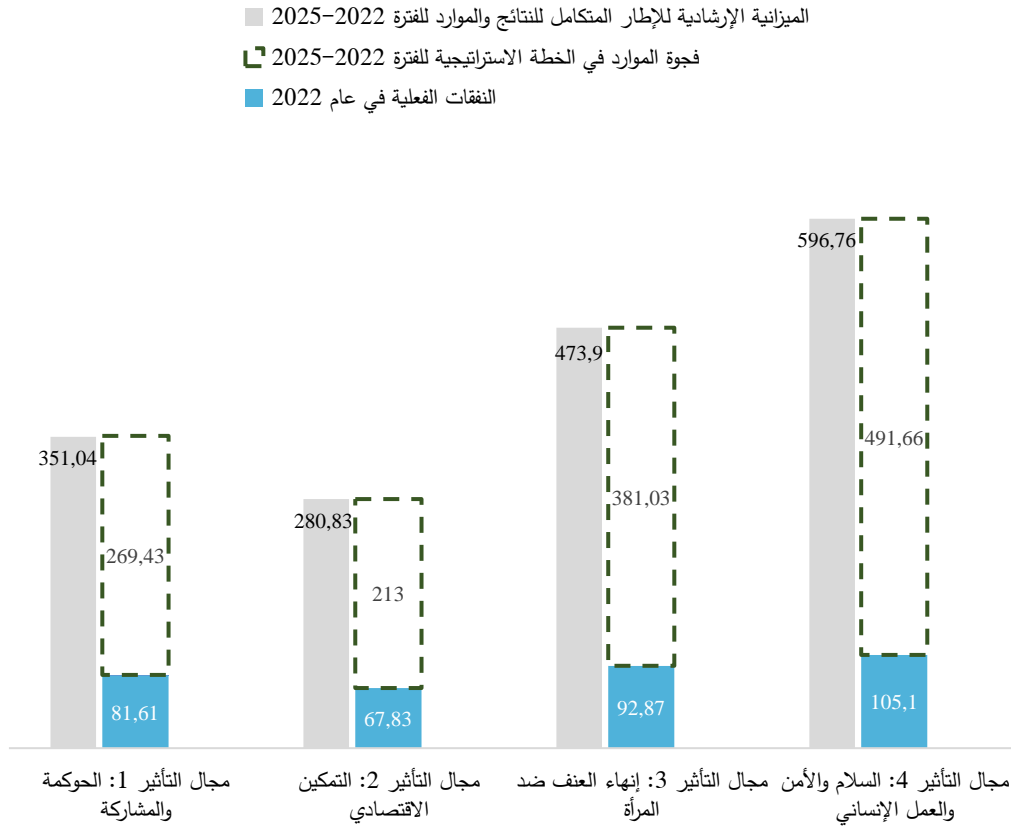


43 - وتشير النفقات في عام 2022 مقابل أهداف الإطار المتكامل للنتائج والموارد لمدة أربع سنوات لكل مجال من مجالات التأثير للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 إلى وجود فجوة في الموارد قدرها 1,355 بليون دولار ينبغي تعويضها في السنوات الثلاث المتبقية من الخطة الاستراتيجية.

الشكل السادس

النفقات الفعلية عام 2022 مقابل المخصصات المخطط لها لمدة أربع سنوات⁽¹⁵⁾ لكل منطقة تأثير عام 2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



44 - والإنفاق على مجالي الأثر 1 و 2 بلغ 23 في المائة من الميزانية الإرشادية التي مدتها أربع سنوات للإطار المتكامل للنتائج والموارد، ويتماشى بشكل وثيق مع مستويات الاستثمار المتوقعة، في حين بلغ مجالا الأثر 3 و 4 نسبة 20 و 18 في المائة على التوالي وهما أقل قليلا من الأهداف السنوية. ويسترشد تحليل النفقات بالجهود الرامية إلى ضمان استثمارات كافية في المجالات ذات الأولوية؛ وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة رصد النفقات طوال فترة السنوات الأربع.

توفير الموارد للتأثيرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين

45 - تحققت نتائج كبيرة، وكثيرا ما كانت نتائج منقذة للحياة، عبر أربعة مجالات تأثير للخطة الاستراتيجية.

(15) الإطار المتكامل للنتائج والموارد للفترة 2025-2022 هو الموارد المتوقعة على مدى أربع سنوات التي أقرها المجلس التنفيذي. والميزانية المتكاملة لفترة السنتين التي أقرها المجلس التنفيذي (2023-2022) هي الموارد المتوقعة لمدة عامين. وثمة تباين بين الإطار المتكامل للنتائج والموارد والميزانية المتكاملة بسبب فترة التخطيط وتوقيت هذه الوثائق التي تأخذ في الاعتبار تطورات واتجاهات الإيرادات في مواعيد زمنية مختلفة.

46 - وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتجميع بيانات عن ثلاثة أرباع البلدان ذات الحكومات المحلية المنتخبة لمؤشر أهداف التنمية المستدامة 5-5-1-ب؛ وتعزيز الحملات الانتخابية والمهارات لأكثر من 7 000 من القيادات النسائية والمرشحات السياسيات الطموحات؛ ودعم 64 بلدا لوضع وتنفيذ قوانين وسياسات ونظم وأدوات مالية مراعية للمنظور الجنساني، وتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أطر التمويل، وتعزيز القدرات المؤسسية لـ 864 شريكا من الدول وغير الدول في مجال الميزنة المراعية للمنظور الجنساني؛ وتمكين أكثر من 10 000 امرأة وفتاة في إثيوبيا وأوغندا من المطالبة بالوصول على خدمات صحية دون تمييز. ومع ذلك، يمكن لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بمبلغ إضافي قدره 5 ملايين دولار، تقديم الدعم الفني وتعزيز القدرات في 15 بلدا بشأن النظم الضريبية المراعية للمنظور الجنساني وتقييم ما تحقق من نتائج تتعلق بالمساواة بين الجنسين من خلال تنفيذ الميزانية. وبمبلغ إضافي قدره 15 مليون دولار، كان يمكن لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تضمن لـ 5 000 من الفتيات المراهقات والشابات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن يزيدين بشكل مباشر من قدراتهن القيادية وأن يؤثرن على الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية في بلدانهن.

47 - وحسنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أمن الدخل والعمل اللائق والاستقلال الاقتصادي، وبنيت 15 نظاما وطنيا للحماية الاجتماعية يراعي المنظور الجنساني وقلصت الفجوات بين الجنسين وعززت جهود الاستجابة لمرض فيروس كورونا والتعافي منه؛ وعملت مع 30 حكومة وحشد الدعم من الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وتوج ذلك باعتماد *التزام بونيس آيريس* الذي أقره الرعاية كحق من حقوق الإنسان؛ ومن خلال 27 قانونا صدرت أو نُقحت أو أُلغيت في 11 بلدا واعتماد 26 استراتيجية أو سياسة أو خطة عمل متعددة القطاعات في 15 بلدا للنهوض بالتمكين الاقتصادي للمرأة، كما هو الحال في السنغال، حيث نُقحت قوانين المشتريات لتحسين وصول المشاريع النسائية إلى الفرص. وبمبلغ إضافي قدره 10 ملايين دولار، يمكن لـ 10 بلدان تنفيذ أنظمة أو استراتيجيات أو برامج متعددة القطاعات لتعزيز وصول المرأة على قدم المساواة إلى خدمات السلع والموارد، مع تعزيز 500 مؤسسة أخرى لتقديم تلك الخدمات للنساء.

48 - وكثفت هيئة الأمم المتحدة للمرأة جهودها للتصدي لتصاعد التحرش وغيره من أشكال العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك من خلال التكيف المبتكر للعمل الجاري. ونهض الدعم المقدم في 38 بلدا بالسياسات الرامية إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات؛ وأسفرت جهود الدعوة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن إدماج موضوعات تغير المناخ والتدهور البيئي والعنف ضد النساء والفتيات في مفاوضات مؤتمر الأطراف السابع والعشرين؛ ووصلت برامج المدن الآمنة والأماكن العامة الآمنة إلى 34 بلدا، وأبلغ 29 بلدا عن زيادات في عدد النساء اللاتي يحصلن على الخدمات بعد تعرضهن للعنف أو التمييز. وبمبلغ إضافي قدره 20 مليون دولار، تُعالج هيئة الأمم المتحدة للمرأة الثغرات في تدخلات المدن الآمنة وتستجيب لمطالب الحكومات المحلية ومنظمات حقوق المرأة للوصول على دعم أولي لمبادرات المجتمعات الريفية الآمنة. ومن شأنه أن يعزز المبادرات التي يجري اتخاذها في السياقات الإنسانية في منطقتين لتعزيز أوجه التآزر مع قطاعات التخطيط الحضري والشرطة والنقل والبيئة والبنية التحتية لتعزيز سلامة المرأة على الإنترنت وخارجه. ويمكن لضخ 10 ملايين دولار أن يدعم الاستجابة المنهجية والواسعة النطاق للتجار بالنساء والفتيات في ما يصل إلى ثمانية بلدان في ثلاث مناطق.

49 - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة خدمات ومعلومات إلى 800 000 من النساء والفتيات في الأزمات لتلبية الاحتياجات العاجلة والمنقذة للحياة. واشتد الدعم مع توفير تحليل للنزاعات يراعي المنظور الجنساني وتقييمات سريعة للمساواة بين الجنسين في حالات النزاع والأوضاع الإنسانية المعقدة بما في ذلك أفغانستان وأوكرانيا وميانمار. وقادت الهيئة جهود أصحاب المصلحة المتعددين لدعم اعتماد ثنائي خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، تمخضت عنها نتائج ملموسة للنساء والفتيات في بناء السلام. ورفعت الهيئة مستوى التحليل الجنساني وفتحت مجالات لتمثيل أصوات النساء بشكل أقوى في المحافل الرئيسية، بدءاً من مجلس الأمن إلى الأفرقة القطرية للعمل الإنساني. وعززت قدرة المرأة على الصمود في وجه الكوارث في 61 بلداً؛ ودعت إلى زيادة البيانات المصنفة وفهم أوجه عدم المساواة بين الجنسين في مجال مخاطر الكوارث، معالجةً بذلك الفجوات المحددة في استعراض منتصف المدة لإطار سنداي. ويمكن تحقيق نتائج مهمة من خلال الاستثمار في المجالات الناشئة والمبتكرة مثل منع التطرف العنيف والأمن الجنساني والمناخي: من شأن 6 ملايين دولار أن تمكن من إجراء تحليل جنساني والتنظيم بين المنظمات الشعبية النسائية في خمس مناطق لمواجهة التهديدات الناشئة. علاوة على ذلك، مع احتلال أوكرانيا وأفغانستان وأزمات أخرى مركز الصدارة، فإن من شأن 10 ملايين دولار أن تدعم منظمات حقوق المرأة فضلاً عن المرأة والسلام والأمن في بيئات طويلة الأمد مثل سورية والعراق واليمن وجورجيا وميانمار.

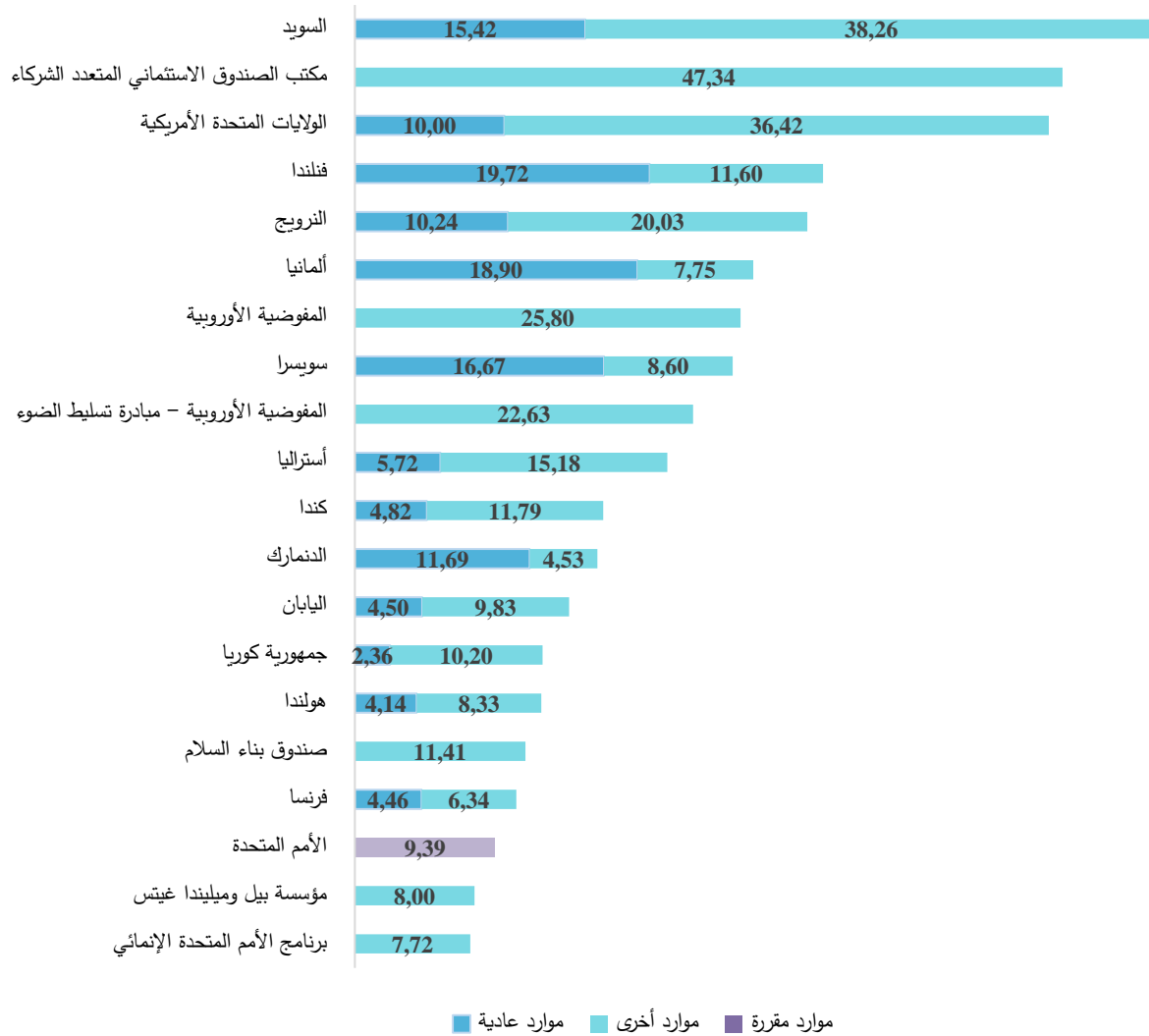
رابعاً - تعظيم أثر التمويل من خلال تمويل مرن ويمكن التنبؤ به

50 - ساهم أكبر 20 شريكاً مقدماً للموارد لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بمبلغ 449,7 مليون دولار أو 84 في المائة من إجمالي التبرعات في عام 2022. وكانت حكومة السويد أكبر مساهم منفرد بمساهمات من الموارد الأخرى بلغ مجموعها 38,3 مليون دولار ومساهمات في الموارد العادية قدرها 15,4 مليون دولار. وشكلت الدول الأعضاء والمفوضية الأوروبية 15 من أكبر 20 مانحاً، مما يدل على استمرار الأهمية البالغة للقيادة الحكومية والشراكات في دفع عجلة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. كما تم تلقي تمويل كبير من خلال الترتيبات المشتركة بين الوكالات، حيث جاء مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء وصندوق بناء السلام من بين المراتب العشرين الأولى، إلى جانب الشريك من القطاع الخاص، أي مؤسسة بيل وميليندا غيتس.

الشكل السابع

أكبر 20 شريكا مقدما للموارد، 2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



51 - في عام 2022، ساهم 191 شريكا في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بزيادة عن 181 شريكا في عام 2021⁽¹⁶⁾. وكان العدد الإجمالي للمساهمين في هيئة الأمم المتحدة للمرأة يتقلب سنويا، وحافظت على مسار نمو إجمالي منذ إنشائها في عام 2011 حيث قام بتمويل الهيئة عامنذ 127 شريكا. وتشمل العوامل التي تؤثر على الاتجاه في فترة السنتين الأخيرة تأثير مرض فيروس كورونا على أولويات التمويل بتأثير كوفيد-19 على أولويات التمويل ومدى إقبال البلدان المستفيدة من البرامج والجهات المانحة الأخرى، إلى جانب تركيز هيئة الأمم المتحدة للمرأة على إدارة الشراكات. وتظهر جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتنويع قاعدة تمويلها كما يمثلها ملف المساهمين نتائج إيجابية حيث يشكل عدد الدول الأعضاء 44 في المائة من

(16) بما في ذلك عدد واحد مقابل استلام موارد مقررة للأمم المتحدة.

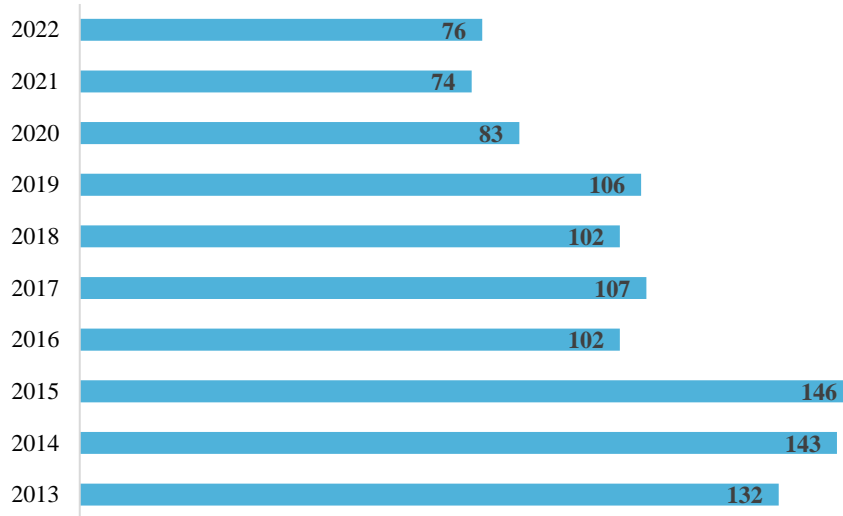
المساهمين مع جميع الشركاء الآخرين من القطاعين العام والخاص الذين كانوا يشكلون نسبة 56 في المائة من المساهمين في فترة السنتين 2021-2022، مقارنة بنسبة تتراوح بين 68 في المائة إلى 32 في المائة في فترة السنتين 2011-2012.

52 - تلتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتعامل مع مجموعة واسعة من الشركاء. ومن بين هؤلاء، لا تزال الدول الأعضاء أهم الممولين للهيئة وأكثرها موثوقية، حيث ساهمت 76 دولة بموارد عادية⁽¹⁷⁾ وساهمت 41 دولة بموارد أخرى في عام 2022. وتماشيا مع اتجاه التمويل في فترة السنتين 2020-2021، شكلت استثماراتها في عام 2022 نسبة 98 في المائة من الموارد العادية، بينما قدمت 10 لجان وطنية نسبة 2 في المائة المتبقية، أي ما يعادل 2,1 مليون دولار⁽¹⁸⁾. واعترفا بقيمة تنوع المصادر المساهمة بموارد عادية، تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل عن كثب مع اللجان الوطنية بشأن توليد موارد عادية من خلال العطاء الفردي باعتباره البديل الوحيد القابل للتطبيق بالنسبة للدول الأعضاء، بالنظر إلى أن مواقف وأولويات الجهات الفاعلة الأخرى في القطاع الخاص، مثل الشركات، لا يجعلها مصدرا واقعا للموارد العادية.

53 - وكان عدد الدول الأعضاء المساهمة بموارد عادية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على مدى السنوات العشر الماضية يسير عموما في مسار تنازلي. وانخفض حجم الموارد العادية من الدول الأعضاء بين عامي 2021 و 2022 بمقدار 11,3 مليون دولار، ويرجع ذلك أساسا إلى خسائر لحقت بأسعار صرف العملات الأجنبية. وتشجع هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء على إبداء التزامها بولاية الهيئة من خلال مساهماتها في الموارد العادية التي تقدم في وقت مبكر من العام، والتي يُعطي استثمارها أعلى مردود.

الشكل الثامن

عدد الدول الأعضاء المساهمة بموارد عادية، 2013-2022



(17) بما في ذلك 15 دولة من الدول الأعضاء قدمت مساهمات عينية إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2022.

(18) يشمل ذلك مبلغ 58 258 دولارا من الموارد العادية التي أسهم بها مانحون متنوعون "آخرون".

54 - وفي عام 2022، ساهم عدد قياسي بلغ 145 شريكا (135 في عام 2021، و 62 في عام 2011) بمبلغ 383 مليون دولار من الموارد الأخرى للهيئة، وهذا أكبر حجم مسجل حتى الآن. وقد ازداد عدد الشركاء الآخرين في الموارد عاما بعد عام منذ إنشائها، وقابله اتجاه نمو عام في إيرادات الموارد الأخرى. ويعكس هذا الاتجاه الأولوية الناجحة المدفوعة من الداخل لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتنويع قاعدة مانحيها، إلى جانب أفضليات التمويل المدفوعة من الخارج للتمويل ذي المرونة العالية المخصص بإحكام.

55 - وتتعترف هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتقدر الشراكات في الموارد الأخرى التي تدعم تنمية القدرات في البلدان المستفيدة من البرامج وكذلك الابتكار وتكرار أفضل الممارسات وقابلية التوسع في نتائج البرامج من الأسس التي تتيحها الموارد العادية. ولكن بدون أساس متين من الموارد العادية، يمكن لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تتوقع انخفاضا في الأثر الإنمائي، ومحدودية الحصول على تمويل إضافي، والمزيد من المنافسة، وتعثر الولاية، وانخفاض المرونة العملية. وكما ذكرت شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف في عام 2022 "يساهم التجزؤ في تعبئة الموارد في المنافسة بين المنظمات المتعددة الأطراف، ويعمل ضد البرمجة المشتركة ويقوض تحقيق نتائج جماعية"⁽¹⁹⁾.

56 - واستأثرت 42 دولة عضوا والاتحاد الأوروبي/المفوضية الأوروبية معا بنسبة 68 في المائة (259,7 مليون دولار) من المساهمات في الموارد الأخرى، حيث أسهم 103 شركاء يمثلون مجموعة واسعة من شرائح المانحين بنسبة 32 في المائة المتبقية (123,3 مليون دولار). ويشمل ذلك الإيرادات من الشركاء متعددي الأطراف⁽²⁰⁾ الذين ساهموا بمبلغ 89,5 مليون دولار في عام 2022، وهذا أقل من مبلغ 99 مليون دولار في عام 2021. واستقرت الإيرادات من المفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي/الجهات المانحة الأخرى⁽²¹⁾ عند 51 مليون دولار، وهو نفس الحجم في عام 2021، ولكنها انخفضت من 75 مليون دولار في عام 2020 بسبب إنهاء مبادرة تسليط الضوء.

57 - وازدادت قيمة الإيرادات من شركاء من القطاع الخاص من 21,3 مليون دولار في عام 2021 إلى 33 مليون دولار في عام 2022، وهي مكونة من تبرعات وردت من مؤسسات وبلغت قيمتها 20,2 مليون دولار، مسجلة ارتفاعا من مبلغ 11,6 مليون دولار في عام 2021، و 5,6 ملايين دولار من شركات مقارنة بمبلغ 4,8 ملايين دولار في عام 2021، و 5,3 ملايين دولار في عام 2022 وردت من لجان وطنية تابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مسجلة ارتفاعا من 4,9 ملايين دولار في عام 2021.

(19) شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، 2022 "أكثر من مجموع أجزائها؟ الاستجابة المتعددة الأطراف لمرض فيروس كورونا، دروس في الفعالية المتعددة الأطراف. باريس.

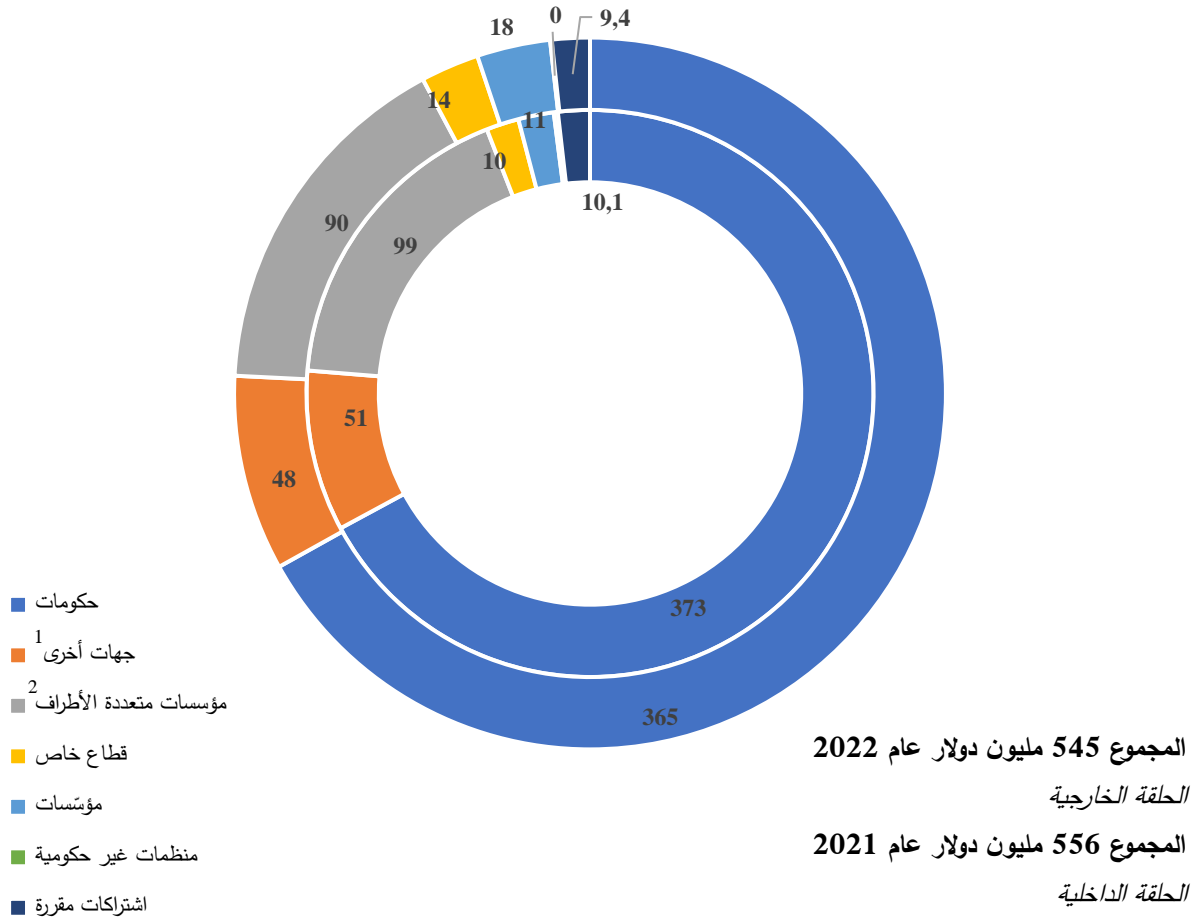
(20) يشمل ذلك المؤسسات المالية الدولية، ومؤسسات الأمم المتحدة، وصناديق الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للتمويل الجماعي.

(21) تمشيا مع معايير بيانات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تضم فئة "مساهمات أخرى" مساهمات من المفوضية الأوروبية والحكومات البلدية ومنظمات أخرى مثل الاتحاد الأفريقي.

الشكل التاسع

المساهمات حسب قناة التمويل، 2021-2022⁽²²⁾

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



تنوع مصادر الموارد العادية من خلال العطاء الفردي

58 - رغم أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تواصل تعزيز حافظة عطائها الفردي كوسيلة مجربة لتوليد موارد عادية، فإن قدرتها على زيادة الفرص إلى أقصى حد في إطار هذا التدفق التمويلي ظلت مكبلة بقيود الاستثمار التي تمنع المانحين من الامتلاك، وهو الشرط المسبق والمحرك الرئيسي لعائدات العطاء الفردي.

(22) وفقا لمعايير بيانات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تضم فئة "مساهمات أخرى" المساهمات المقدمة من المفوضية الأوروبية ومنظمات أخرى مثل الاتحاد الأفريقي. تشمل فئة "مساهمات متعددة الأطراف" المؤسسات المالية الدولية، ومؤسسات الأمم المتحدة، والتحويلات من صناديق الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للتمويل الجماعي.

الجدول الثاني

الاستثمار والإيرادات المتصلة بالترعرات الفردية⁽²³⁾

السنة	حملة اللجنة الوطنية ⁽²⁴⁾	الاستثمار	العائد الفعلي للسنة 1	العائد الفعلي للسنة 3
2019	جمع التبرعات في آيسلندا برنامج تلفزيوني	200 000 دولار	0,50	2,91
2019	التسويق الرقمي والتسويق عن بعد في السويد	39 326 دولار	0,87	1,50
السنة	حملة اللجنة الوطنية	الاستثمار	العائد الفعلي للسنة 1	العائد التقديري للسنة 3
2020	التسويق الخارجي عن بُعد في هولندا	25 488	0,87	2,65
2021	تطبيق فيسبوك مسنجر في ألمانيا	30 000	0,40	2,80
2021	جمع التبرعات وجهاً لوجه في آيسلندا	75 000	0,97	2,48
2021	التسويق الخارجي عن بُعد في فنلندا	103 000	0,40	2,77

59 - وأطلقت اللجان الوطنية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة نداءات طوارئ ناجحة، حيث جمعت أكثر من 2,4 مليون دولار لأوكرانيا، و 650 000 دولار لأفغانستان، و 230 000 دولار للمتضررين من الزلزال الأخير الذي ضرب تركيا وسورية والفيضانات التي اجتاحت باكستان في إطار موارد أخرى اعتباراً من أيار/مايو 2023.

60 - وتعتمد هيئة الأمم المتحدة للمرأة على دعم الدول الأعضاء لزيادة الاستثمار في العطاء الفردي وتنمية قدرات اللجان الوطنية التي جمعت أكثر من 46 مليون دولار لهيئة الأمم المتحدة للمرأة منذ إنشائها، لتكون شريكا فعالاً في الدعوة وتعبئة الموارد.

تمكين هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال التمويل المرن

61 - تُخصص الموارد الأخرى العالية الجودة بشكل أرحب، مما يسمح باستعمالها بمرونة أكبر. والموارد الأخرى التي تخصص وتسلم على السواء بشكل أرحب وعلى نحو أكثر قابلية للتنبؤ من خلال المساهمات المتعددة السنوات تمكن من زيادة الكفاءة والفعالية من خلال تحقيق وفورات في تكاليف المعاملات والإدارة والإبلاغ عنها وتسهيل التخطيط والاستدامة على المدى الطويل. وتتضاعف فوائد التمويل المرن والقابل للتنبؤ به من خلال السداد المبكر الذي يقلل من المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار العملات ويدعم التخطيط والإدارة الجيدين.

62 - وتعد أطر الشراكة الاستراتيجية مثالا آخر على أفضل الممارسات لترتيبات التمويل المرنة، كما هو الحال بين الوكالة السويدية للتنمية الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويرتكز هذا الإطار على الأولويات

(23) يعكس التحويل من العملة المحلية إلى دولار الولايات المتحدة.

(24) مثال آخر هو استثمار اللجنة الوطنية الفرنسية لعام 2019 بقيمة 60 000 دولار أمريكي مما مكنها من تحصيل 78 790 يورو من متبرعا شهريا و 649 مانحا لمرة واحدة، وتأمين 129 000 يورو في شكل رعايات مالية مباشرة و 30 000 يورو من الرعاية المجانية لمنتهى المساواة بين الجنسين.

المشتركة والأداء الجيد والإدارة المالية المسؤولة. ومن خلال توجيه الأموال مباشرة إلى الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، يدعم الإطار الدعم المعياري على الصعيدين العالمي والقطري، والتنسيق والعمل التنفيذي في منظومة الأمم المتحدة، وكان له دور حاسم في تعزيز قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذه المجالات. ويراعي أحدث اتفاق تبلغ قيمته 44,7 دولار⁽²⁵⁾ للفترة 2022-2025 المرونة، مما يسمح لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بتعزيز القدرات حيث تشتد الحاجة إليها لتحقيق النمو التنظيمي وتلبية الاحتياجات المحلية. كما أنه يمكن هيئة الأمم المتحدة للمرأة من التخطيط الاستراتيجي مع إمكانية التنبؤ على المدى الطويل وبمرونة، واستثمار الموارد في المجالات المواضيعية ذات الأولوية والبلدان المستفيدة من البرامج، مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة الإدارية ويخفض تكاليف المعاملات. والقناة الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتلقي موارد أخرى مرنة هي من خلال المذكرات الاستراتيجية. والمذكرات الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة هي وثيقة التخطيط الرئيسية التي تستخدمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتوضيح الاستراتيجيات والنتائج والاحتياجات الإرشادية من الموارد بغية تنفيذ الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2022-2025. وتوائم المذكرات الاستراتيجية نهج البرنامج القطري مع أولويات التنمية الوطنية وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة لتعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وهي تعادل، بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وثائق البرامج القطرية للكيانات الشقيقة لهيئة.

63 - وعلى الرغم من أن التمويل المباشر من الجهات المانحة في إطار مذكرات استراتيجية هو تمويل مخصص، فإنه يقلل من تكاليف المعاملات المتصلة بوضع البرامج وإدارتها؛ ويسمح بتخصيص أكثر استراتيجية للموارد للوصول إلى نتائج تحويلية؛ ويدعم التماسك والمواءمة. وتزداد مرونة التمويل في إطار المذكرات الاستراتيجية إلى أقصى حد عندما تقدم المساهمات على مستوى وثيقة المذكرة الاستراتيجية الكاملة بدلا من تقديم مساهمات مقابل تحقيق نتائج محددة في إطار المذكرة الاستراتيجية، مما يمكن هيئة الأمم المتحدة للمرأة من توجيه الموارد إلى مجالات العمل ذات الأولوية العليا. وزاد التمويل في إطار المذكرات الاستراتيجية منذ عام 2015 حيث استلم مبلغ 13,5 مليون دولار⁽²⁶⁾ مقارنة بمبلغ 23 مليون دولار، أو 6 في المائة من إجمالي الموارد الأخرى في عام 2022، ولكن هذا يمثل انخفاضا من 30,4 مليون دولار أو 8 في المائة من الموارد الأخرى الواردة في عام 2021⁽²⁷⁾. ولا تُستخدم المذكرات الاستراتيجية استخداما كافيا من قبل شركاء التمويل. وفي غياب الصناديق المواضيعية، التي لا تصلح حاليا داخل الهيكل التنظيمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تدعو الهيئة شركاء التمويل إلى إعطاء الأولوية للتمويل المباشر في إطار المذكرات الاستراتيجية باعتباره أداة التمويل المرنة ذات الأولوية المفضلة.

اتفاقات التمويل المتعددة السنوات

64 - يدعم التمويل المتعدد السنوات التخطيط الاستراتيجي للبرامج الأطول أجلا وتنفيذ البرامج بمزيد من الكفاءة والفعالية، وهذا هو السبب في أن اتفاق التمويل يدعو الدول الأعضاء إلى زيادة حصة المساهمات المتعددة السنوات من أجل تحسين إمكانية التنبؤ بالتمويل.

(25) تبلغ القيمة الإجمالية للاتفاق 440 مليون كرونة سويدية. ويمكن للسويد تخصيص المبلغ السنوي بمرونة في أي وقت خلال الفترة.

(26) مستخلصة من نظام رصد حساب التنمية؛ ويحسب إجمالي قيمة الاتفاق على أساس سنوي.

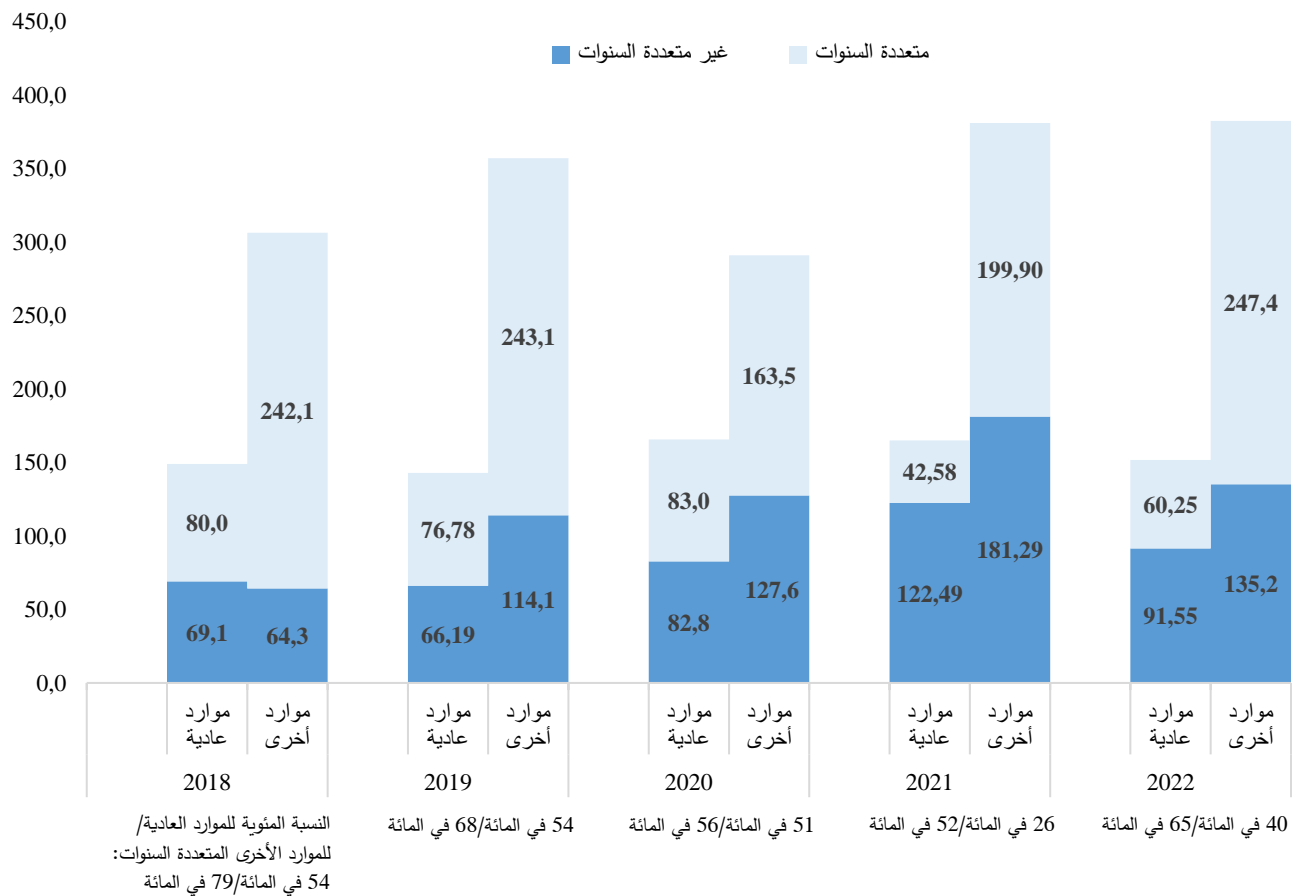
(27) بموجب المؤشر SP_O_5A (استعراض مستندي).

65 - وفي عام 2022، كان مبلغ 60,2 مليون دولار من أصل 151,8 مليون دولار⁽²⁸⁾، أو نسبة 40 في المائة من الموارد العادية الواردة يمثل تمويلا متعدد السنوات مقارنة بنسبة 26 في المائة في عام 2021. ويتعلق هذا التحسن باتفاقات الموارد العادية الجديدة الهامة المتعددة السنوات التي أبرمت في عام 2022 مع حكومات أستراليا والسويد وسويسرا ونيوزيلندا وهولندا. كما زاد حجم الإيرادات من خلال اتفاقات الموارد الأخرى المتعددة السنوات، وكان يمثل 65 في المائة من المساهمات المخصصة في عام 2022 (242,4 مليون دولار من أصل 382,6 مليون دولار) مقارنة بنسبة 52 في المائة في عام 2021.

الشكل العاشر

نسبة الالتزامات/الاتفاقات المتعددة السنوات حسب نوع الموارد، 2018-2022⁽²⁹⁾

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



(28) لا تعكس الموارد العادية العينية التي تبلغ قيمتها 1,4 مليون دولار.

(29) تشمل القيمة الإجمالية للالتزامات المتعلقة بالموارد العادية الاتفاقات المتعددة السنوات الموقعة مع الدول الأعضاء، فضلا عن التعهدات، وتمثل مجموع المساهمات الواردة في سنة معينة. وبالنسبة للموارد الأخرى، تكون القيمة الإجمالية هي مبلغ الاتفاق (بما في ذلك التعهدات والترتيبات الإطارية والرسائل والاتفاقات) في السنة التي وُقِع فيها الاتفاق. وفي الحالات التي يوقع فيها اتفاق بعملة غير دولار الولايات المتحدة، تُحسب الإيرادات في المستقبل استنادا إلى معدل سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر من السنة التقويمية التي أبرم فيها الاتفاق.

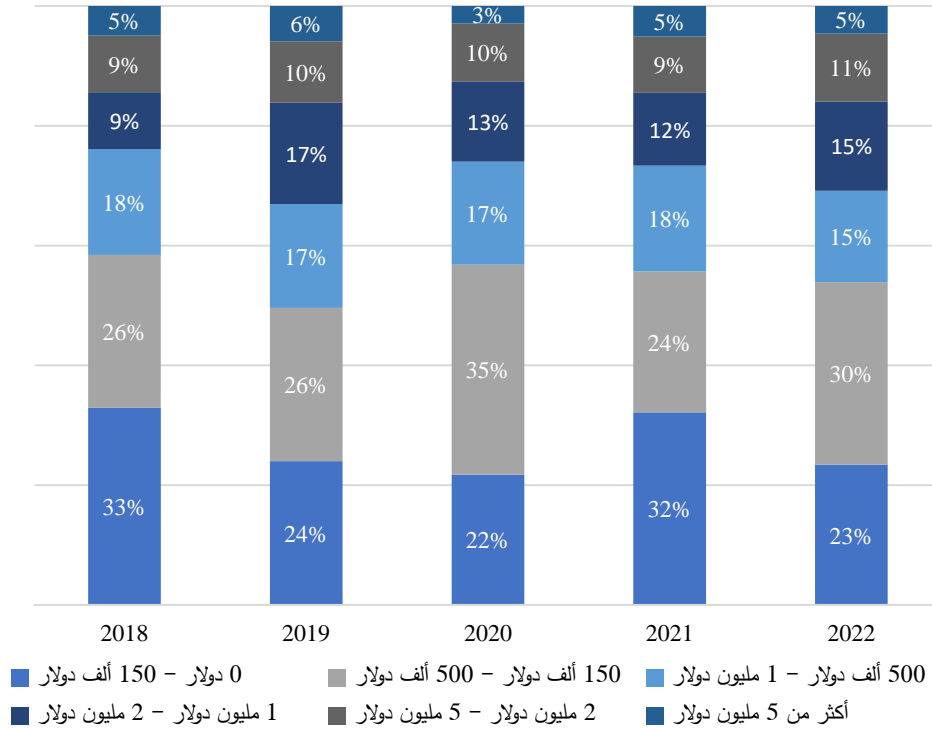
مقياس استثمارات التمويل

66 - بلغ متوسط قيمة الالتزام بالموارد العادية 1,8 مليون دولار في عام 2022، بزيادة عن فترة السنتين 2018-2019 ولكنه كان أقل قليلاً من 1,9 مليون دولار في عام 2021. وظل عدد شركاء التمويل 87 شريكاً الذين يقدمون موارد عادية ثابتاً في الفترة 2021-2022، ولكنه يعكس الانخفاض العام في عدد المساهمين بمرور الوقت، حيث شهدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن أكثر من 100 دولة عضو تمثل البلدان المانحة والبلدان المستفيدة من البرامج تقدم مساهمات في الموارد العادية في كل عام خلال الفترة 2012-2019. ومن المفهوم أن هذا الانخفاض مرتبط بشكل أساسي بقيود معقولة وأولويات إدارة المحافظ منذ بداية جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتشجع هيئة الأمم المتحدة للمرأة جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، على إبداء التزامها بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال دعم الموارد العادية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

67 - وارتفع متوسط قيمة اتفاق الموارد الأخرى إلى 1,25 مليون دولار في عام 2022 بعد انخفاضه في عام 2020 إلى 0,9 مليون دولار. ولم تحقق هيئة الأمم المتحدة للمرأة بعد هدف الحد الأدنى البالغ 1 مليون دولار لجميع اتفاقات المانحين. وفي عام 2022، قُيِّمت نسبة 68 في المائة أو 195 اتفاقاً من أصل 282 اتفاقاً بأقل من مليون دولار و 5 في المائة فقط أو 13 اتفاقاً بقيمة تزيد عن 5 ملايين دولار. وظلت نسبة اتفاقات العتبة العليا هذه مستقرة نسبياً منذ عام 2018، حيث كانت تمثل ما بين 3 إلى 5 في المائة من جميع الاتفاقات. وتم تقييم أكبر نسبة من اتفاقات المانحين في عام 2022 بمبلغ متواضع نسبياً 150 000-500 000 دولار، وهي تمثل نسبة كبيرة من تمويل الموارد الأخرى للهيئة. وفي اتجاه إيجابي، شهدت الفترة انخفاضاً بنسبة 9 في المائة في اتفاقات القيمة الأدنى (0 دولار-150 000 دولار).

68 - وبالنظر إلى أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الاتفاقات الأخفض قيمة يمولها القطاع الخاص، أو مكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء، أو غيرها من وكالات الأمم المتحدة، فإن هذه الشراكات مهمة لتعميم النتائج والتأثير على الآخرين. ويعكس انتشار الاتفاقات الأخفض قيمة اتجاهات التمويل التي تفضل إجراءات الاستجابة الفورية والقصيرة الأجل. وتحقق الاستثمارات على نطاق أوسع للهيئة والشركاء في التمويل وفورات الحجم، مما يسمح، على سبيل المثال، بتوزيع التكاليف الثابتة على قاعدة برمجة أوسع دعماً للنتائج الاستراتيجية الأعلى مستوى. وبالنظر إلى هذه الفوائد، تطلب هيئة الأمم المتحدة للمرأة من الشركاء دعم الاتفاقات المتعددة السنوات ذات القيمة الأعلى.

الشكل الحادي عشر

نسبة اتفاقات الموارد الأخرى حسب المبلغ، 2018-2022⁽³⁰⁾

التمويل الجماعي المشترك بين الوكالات

69 - عند دعم عملية تحسين الاتساق والتنسيق بغية تحقيق نتائج تحويلية، تمثل صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات⁽³¹⁾ تمويلا مخصصا أعلى جودة. وازداد التمويل المشترك بين الوكالات من 50,4 مليون دولار في عام 2018 إلى 112,5 مليون دولار في عام 2022. وفي عام 2022، كان هذا التمويل يمثل نسبة قدرها 21 في المائة من إجمالي التبرعات، ونسبة 29 في المائة من التبرعات للموارد الأخرى، و 25,5 في المائة من إجمالي نفقات البرامج، مما يتجاوز هدف اتفاق التمويل البالغ 15 في المائة من النفقات المتعلقة بالتنمية على الأنشطة المشتركة.

(30) لا ترد رسوم العضوية المتصلة بتحالف كسر القوالب النمطية.

(31) صندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة، وصناديق استثمارية، وبرمجة مشتركة (تشمل التمويل المتعدد الأطراف عن طريق مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء لمبادرة تسليط الضوء).

الجدول الثالث

النسبة المئوية لحصة التمويل الجماعي المشترك بين الوكالات من إجمالي الإيرادات من المساهمات،
2022-2018

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

حصة التمويل المشترك بين الوكالات من إجمالي التبرعات	التبرعات	التمويل المشترك بين الوكالات	
13 في المائة	384,3	50,4	2018
14 في المائة	500,4	72,4	2019
22 في المائة	538,9	119,8	2020
21 في المائة	546,3	113,5	2021
21 في المائة	536,0	112,2	2022

70 - ورغم أن المساواة بين الجنسين هي مجال تركيز مشترك في البرمجة المشتركة، فإن الأمين العام يفيد بأن أقل من 40 في المائة من صناديق التمويل الجماعي تخصص 15 في المائة على الأقل من الموارد للبرامج التي تشكل المساواة بين الجنسين هدفها الرئيسي⁽³²⁾. وفي عام 2022، أنفقت على البرامج المشتركة نسبة 30 في المائة أو 130,2 مليون دولار من أصل مبلغ 441,3 مليون دولار الذي يشكل إجمالي نفقات البرامج (31 في المائة في عام 2021، و 13 في المائة في عام 2018). وتعطي الخطة الاستراتيجية 2022-2025 الأولوية لتحقيق آثار في مجال المساواة بين الجنسين من خلال آليات جماعية نظرا لدور هيئة الأمم المتحدة للمرأة المتميز كقائدة فكرية ومحفزة ومنسقة على مستوى المنظومة.

خامسا - اعتبارات استراتيجية عند تمويل المساواة بين الجنسين والخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2022-2025

أهداف الموارد للفترة 2024-2025

71 - تستهدف الميزانية المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2024-2025 تأمين مبلغ 1,03 بليون دولار من التبرعات لتنفيذ ولايتها (200 مليون دولار سنويا من الموارد العادية و 315 مليون دولار سنويا من الموارد الأخرى)، مع تخصيص 87,5 في المائة من إجمالي الموارد لأنشطة التنمية. ويعكس هدف الموارد العادية نموا صفريا من الفترة 2022-2023 وميزانية مؤسسية ذات نمو صفري. ومع تجاوز الموارد الأخرى منسوب 300 مليون دولار سنويا منذ عام 2019، يعكس هدف الموارد الأخرى البالغ 315 مليون دولار نموا واقعا بنسبة 5 في المائة خلال الفترة 2022-2023.

(32) إضافة إلى تقرير الأمين العام، تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية: تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. 3 نيسان/أبريل 2023 (نسخة مسبقة غير محررة).

72 - وتعكس تقديرات الميزانية المتكاملة نهجا منسقا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وتستند أهداف الموارد إلى تحليل الاتجاهات في بيئة التمويل والمال، بما في ذلك الغوامض المتصلة بالأزمات المعقدة، والضغوط التضخمية، وتضييق الأوضاع المالية.

حماية الاستثمارات في النساء والفتيات

73 - بينما نعمل معا لتحسين الحياة، يستمر رد الفعل العنيف ضد حقوق المرأة. وهذا ليس بالأمر الجديد، ولكنه يزداد قوة ووضوحا، وقد صاحبه انتكاسات مثيرة للقلق لحقوق النساء والفتيات. وفي هذا السياق، تتصدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة لردود الفعل السلبية.

74 - وأولويات الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة هي أولويات حقوق المرأة والأولويات على نطاق المنظومة. ويتطلب إحراز تقدم في تحقيق هذه الأولويات استثمارات مالية مدعومة بالتزام سياسي. على أن البيانات الأخيرة تدل على أن 4 في المائة فقط من إجمالي المساعدات الثنائية مخصصة بشكل أساسي للمساواة بين الجنسين، وأن حجم التمويل الذي جرى توجيهه إلى منظمات وحركات حقوق المرأة وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات كان أقل في الفترة 2020-2021 مقارنة بالفترة 2019-2020⁽³³⁾، على الرغم من ارتفاع إجمالي المساعدات الإنمائية بالقيمة الحقيقية.

75 - وتدعو هيئة الأمم المتحدة للمرأة شركاءها في التمويل إلى حماية الاستثمارات في مجال المساواة بين الجنسين وضمان حجم تمويل كاف للهيئة.

76 - ويمكن أن تؤدي فترات الصعوبات الاقتصادية والقيود على الميزانية المحلية إلى انخفاض في نوعية التمويل، ولا سيما المساهمات في الموارد العادية. وبالنظر إلى بيئة التمويل الحالية، تشعر هيئة الأمم المتحدة للمرأة بقلق عميق إزاء سلوكيات التمويل التي تتسم بتفضيل الموارد المتوقعة التي تخلُ بتوازن نسبة الموارد العادية إلى الموارد الأخرى. وذلك لأن الطريقة التي تتلقى بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة الموارد تحدد طرق وأنواع العمل التي يمكنها متابعتها والنتائج التي يمكن أن تحققها.

77 - ولمساعدة الدول الأعضاء على الدفاع عن الاستثمارات في الموارد العادية، كثفت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنشطة الترويج الموجهة نحو النتائج من خلال التقارير السنوية عن الموارد العادية وأساليب تقدير الشركاء، وأحرزت تقدما مهما في الكفاءة والفعالية، وأطلقت "بوابة شفافية" في عام 2022 وحسنت درجة مبادرة شفافية المعونة الدولية من 40 في عام 2017 إلى 88 من أصل 100 في عام 2022.

78 - وإن إعطاء الأولوية للموارد الكافية والمرنة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ليس أمرا معقولا فحسب، بل إنه أمر محوري لكي تتمكن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالشراكة، على تنفيذ ولايتها المعيارية والتنسيقية والعملية عبر المحور الرابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

(33) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2023. المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الفترة 2020-2021: لمحة سريعة. Official development assistance for gender equality and women's empowerment in 2020-21: A snapshot. انظر: <https://www.oecd.org/dac/official-development-assistance-gender-equality.pdf>

تسخير التمويل والعمل لتحقيق المساواة بين الجنسين

79 - تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على النهوض بالمساواة بين الجنسين في الدوائر الرئيسية لصنع القرار في مجال التمويل، بما في ذلك: (1) التواصل مع المؤسسات المالية الدولية، من أجل إدماج وتنفيذ منظور جنساني في الشؤون المالية وشؤون التمويل؛ (2) وعقد اجتماعات للمؤسسات المالية الدولية والوزارات الحكومية بشأن حزم التحفيز المراعية للمنظور الجنساني؛ (3) والتوقيع على مذكرات تفاهم للنهوض بتمويل المساواة بين الجنسين؛ (4) والتواصل مع منتدى تمويل التنمية؛ (5) وبدء العمل على التمويل المبتكر لتحديد أدوات جديدة، مثل السندات الجنسانية التي يمكن أن تعزز وتكفل استدامة الاستثمارات اللازمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين.

80 - ورغم أن هذه الجهود ليست موجهة في المقام الأول نحو توليد الموارد لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، جرى في عام 2022 التعهد بالتزامات جديدة متعددة السنوات مع بنوك التنمية بقيمة تزيد عن 9 ملايين دولار، بناء على ما يقرب من 9 ملايين دولار من الالتزامات الجديدة المتعددة السنوات التي تم التعهد بها من خلال قروض المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الطرائق في عام 2021.

سادسا - خاتمة

81 - تعرب هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن امتنانها العميق للمساهمات السخية لشركاء التمويل وثقتهم في الهيئة، والتي تجلت من خلال الاستثمارات في عام 2022، ومكنت الهيئة من المضي قدما في تفعيل ولايتها في وقت تواجه فيه حقوق المرأة تهديدات على جبهات متعددة حيث يتصدى المجتمع العالمي لأثار مرض فيروس كورونا وتساعد عدم المساواة والاحتياجات الإنسانية.

82 - وتسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الحصول على دعم المجلس التنفيذي بغية إعطاء أولوية لتوجه يدعم التمويل لأغراض تحقيق المساواة بين الجنسين، إلى جانب تمويل متوازن للموارد العادية والموارد الأخرى لولاية الهيئة من خلال الخطة الاستراتيجية 2022-2025.

سابعا - عناصر قرار

83 - قد يرغب المجلس التنفيذي في:

(أ) الترحيب بالحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2022-2025 (UNW8/2023)؛

(ب) ملاحظة أهمية الموارد العادية الكافية والتي يمكن التنبؤ بها، مما يعتبر ضروريا للغاية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل أن تقي بولايتها المعيارية والتنسيقية والعملية، وملاحظة الفشل في تحقيق الهدف السنوي للموارد العادية للإطار المتكامل للنتائج والموارد خلال كامل فترة الخطة الاستراتيجية 2018-2021 وفي السنة الأولى للخطة الاستراتيجية 2022-2025؛

(ج) التأكيد على أهمية التمويل المرن والتمويل الذي يمكن التنبؤ به من خلال مساهمات متعددة السنوات لتيسير استجابة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بفعالية واستراتيجية ومرونة للسياقات العالمية المعقدة؛

(د) دعوة الدول الأعضاء إلى تحويل المساهمات في الموارد الأخرى من المساهمات المخصصة بشكل محكم إلى طرائق تمويل أكثر مرونة، من خلال المذكرات الاستراتيجية، واتفاقات الشراكة الاستراتيجية، مثلاً، ولا سيما من خلال المساهمات المتعددة السنوات؛

(هـ) دعوة هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى ضمان رؤية تأثير الموارد العادية؛

(و) الدعوة بين الدول الأعضاء إلى إعطاء الأولوية لتمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتقديم مساهمات إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة في وقت مبكر وبطريقة يمكن التنبؤ بها لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025؛ و

(ز) التنكير بأهمية التزامات الدول الأعضاء باتفاق التمويل، ولا سيما إمكانية التنبؤ بالتمويل، وحث الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية للموارد العادية والتعهدات المتعددة السنوات للفترة 2022-2025.